

مفهوم المواطنة في الخطاب الليبرالي المعاصر : دراسة في تحليل بعض نصوص الخطاب الليبرالي في مصر ..

د. ايمه عبود*

يأتى مفهوم المواطنة في الخطاب الليبرالي الغربى المعاصر محملاً بدلالات ومدلولات جديدة ، وكاشفاً عما يدور في إطار هذا الخطاب من نقاش وجدال بين تياراته واتجاهاته المختلفة. ليثبت بجدارة الدور المحورى الذى تلعبه المفاهيم وتحولاتها وتجدها وتطوراتها وانزوائها وظهورها مرة أخرى ، أخذاً في الاعتبار العلاقة بين السياقات المتعددة للمفاهيم والمبادئ أو الأسس التى تحكم المفاهيم في إطار الخطابات الفكرية المختلفة ، وفي داخل الخطاب الفكرى الواحد.

وانطلاقاً من ذلك ستحاول هذه الورقة :

أولاً: عرض ملامح مفهوم المواطنة في الخطاب الليبرالي الغربى المعاصر الأنجلو أمريكى ، وبصفة أخص في إطار الجدل الدائر بين أنصار الاتجاه الليبرالى - Liberals ، وأنصار الاتجاه المجتمعى - Communitarians .

ثانياً : التعرف على استعمالات مفهوم المواطنة في بعض نصوص الخطاب الليبرالى الجديد في مصر، والتي تشمل تحليلاً لجريدة الوفد ، ونشرات جمعية النداء الجديد ، ومجلة الديمقراطية ، وجريدة نهضة مصر .

ثالثاً : استخلاصات نظرية حول استعمالات مفهوم المواطنة في كلا الخطابين .

أولاً : مفهوم المواطنة في الخطاب الغربى الليبرالى المعاصر

يقصد هنا بالخطاب الليبرالى الغربى المعاصر الخطاب الفكرى النظرى والفلسفى ، وهو الخطاب الذى تحكمه مسلمات عصر التنوير الأوروبية ، ويركز على أولويات الليبرالية في السياسة كالحكم المدنى والتسامح والضمير والسعادة ، وتستخدم هذه المفاهيم وغيرها في

* أتوجه بالشكر إلى الأستاذتين المتميزتين ؛ الأستاذة شادية عبد العليم والأستاذة مروة عبد العزيز على مشاركتهم بالمساعدة في إتمام البحث .

إطار الاعتقاد بحتمية التقدم ، ورفض الدين باعتباره يمثل مرحلة الطفولة البشرية. ولهذا الخطاب أبعاده التاريخية وظروف تكوينه الخاصة. ولا يشذ مفهوم المواطنة عن المفاهيم الفلسفية الأخرى التي نشأت معه في دائرة فلسفة الأنوار كالحرية والتسامح والتقدم والعلمانية ، بل ويتداخل معها.

وتظهر هنا خصوصية مفهوم المواطنة على مر تاريخ هذا الخطاب ، وما يثيره من تداخل وتشابك ، أو تلك الثنائية التقليدية بين المثل والقيم الليبرالية ، والإجراءات الديمقراطية. بعبارة أخرى بين القيم والمثل الليبرالية وعلى رأسها حقوق الحرية ، والتطبيق السليم لقواعد اللعبة الديمقراطية ، كما أن تطوير الديمقراطية أصبح تدريجياً يشكل الأداة الرئيسية للدفاع عن حقوق الحرية. ويرى البعض⁽¹⁾ أن العلاقة المتبادلة بين الليبرالية والديمقراطية هي علاقة ممكنة لأنها تنطلقان من نقطة مشتركة من الفرد ، فالليبرالية والديمقراطية كلتاهما تركزان إلى فهم فرداني أو فردي للمجتمع. إلا أن الفرد من وجهة النظر الليبرالية ليس هو نفسه من وجهة النظر الديمقراطية ، على الرغم من أنها مفهومان فرديان ، أو بصورة أكثر دقة ، ليست المصلحة الفردية التي تسعى الليبرالية إلى صيانتها هي نفسها التي تريد الديمقراطية حمايتها.

فالليبرالية والديمقراطية تحتلفان في أسلوب فهمهما لعلاقة الفرد بالمجتمع ، فحيث تقوم الليبرالية باستئصال الفرد من الجسم العضوي ، وتجعله يعيش خارج رحم الأم ، مقحمة إياه في العالم المجهول والمملوء بالمخاطر ، والذي يقوم على الصراع من أجل البقاء. تعيد الديمقراطية ربطه ثانية بأخرين من أمثاله حتى تتوفر فرصة بناء المجتمع من اتحادهم ، لا ككل عضوي ، بل كتآلف واجتماع بين أفراد أحرار⁽²⁾.

ويشهد مفهوم المواطنة في الخطاب الليبرالي الغربي المعاصر مراجعة واهتماماً كبيراً وأبعاداً جديدة ، في ظل ما يحدث من تحولات سياسية واجتماعية وثقافية في العقود الثلاثة الأخيرة على مستوى الداخل والخارج في المجتمعات الغربية ، وكان على رأس هذه التحولات الرهان أو التحدي الذي أصبحت تمثله ظاهرة التعددية الثقافية - multiculturalism في تلك المجتمعات ، والتي دفعت إلى إعادة التفكير في الديمقراطية⁽³⁾ - rethinking the democracy. وهذا بدوره من الناحية السياسية يشير إلى مفهوم الديمقراطية المتعددة الثقافات - multiculturalism/ pluriculturalism democracy ؛ وهو مفهوم شديد الاتساع ، يعنى التفكير في بعض الشروط والقواعد التي تسمح بالتوفيق بين متطلبات الديمقراطية - وعلى رأسها حكم الأغلبية - وواقع عدم التجانس الاجتماعي والثقافي ، ومسألة عدم وجود ضمان لاحترام حكم الأغلبية للأقلية التي هي إفراز لهذا الواقع غير المتجانس بشدة⁽⁴⁾.

ويتكون المجتمع الديمقراطي المستقر والعاقل - على حد قول "رولز - J.Rawls" - من مواطنين أحرار ومتساوين ، ولكنهم منقسمون ومختلفون فيما بينهم ؛ نظراً لما يتبنونه من مذاهب متعارضة سواء كانت دينية أو فلسفية أو أخلاقية^(٢). إذن وجود مواطنين "أحرار ومتساوين" يمثل الشرط الأساسي لوجود نظام سياسى يتصف بالديمقراطية الحقيقية. ومن ثم أصبحت العلاقة بين مفهومى الديمقراطية والمواطنة تثير العديد من التساؤلات النظرية فى إطار هذا الخطاب الليبرالى مثل : من هو المواطن الحر والمتساوي؟ ما الذى يفترض أن يكون عليه هذا المواطن فى إطار الديمقراطية المتعددة الثقافات؟.

وبمراجعة مفهوم المواطنة فى الخطاب الليبرالى المعاصر ، وخاصة فى السياق الجديد للديمقراطية المتعددة الثقافات ، بعيداً عن السياق التقليدى للدولة القومية ومؤسساتها الليبرالية الديمقراطية ، نجد أن مفاهيم أخرى تم استدعاؤها وكان لابد من إعادة تعريفها أو فهمها وهى بمثابة القيم والأعمدة الأساسية للتقليد الديمقراطى الليبرالى مثل مفاهيم التمثيل النيابى ، والمشاركة ، والسيادة ، والهوية ، والحياد السياسى ، والاستقلالية الفردية ، والمساواة فى علاقتها بالحرية.. وغيرها.

وقد أصبح الشغل الشاغل للخطاب الليبرالى المعاصر هو بناء رؤية معيارية لمفهوم المواطنة ، تتلاءم وسياق عدم التجانس الثقافى الاجتماعى ، وفى ظل عدم قدرة النظريات التقليدية (النفعية والديمقراطية..) على ضمان الحقوق والحريات الفردية بالشكل المطلوب.

ولا يزال يربط الخطاب الليبرالى بين الديمقراطية والمواطنة ، فالديمقراطية هى نظرية ممارسة المواطنة ، والمواطنة هى علاقة سياسية تعرف وتحدد معنى الديمقراطية ، وأى أزمة يتعرض لها أحد المفهومين تعتبر أزمة للآخر. وتؤكد العلاقة بين الذات والمواطن والمؤسسات الديمقراطية على أن أى أزمة ديمقراطية هى فى الأساس أزمة مواطنة^(٣). كما أن النظرية الليبرالية لم تنجح فى إيجاد نموذج للمواطنة يصلح -ولو حتى نظرياً- فى ظل هذا المجتمع المتعدد الثقافات بعيداً عن الديمقراطية.

يمكن القول إنه فى إطار النظام السياسى الليبرالى يستطيع كل مواطن - أياً كانت انتماءاته ورؤاه الثقافية المختلفة لما هو خير (والخير هنا ليس بمعنى الفضيلة ولكن بمعنى قيمة المواطنة) المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر فى العملية السياسية ، وإن الديمقراطية الليبرالية هى النظام السياسى الوحيد الذى يسمح ولو بشكل متراضٍ بإقامة مجال عام متعدد الثقافات. وهو ما أسماه "رولز" بالقاعدة الأساسية لحرية التعبير بما يضمن الانفتاح على الخطابات المختلفة والمتصارعة^(٤).

ويعتبر مفهوم العدالة في الإنصاف -الذي جاءت به نظرية "رولز" الشهيرة- مفهوماً سياسياً للحق أو العدل ، الذي ينصرف إلى المؤسسات الرئيسية في الحياة السياسية والاجتماعية ، وليس إلى مفهوم عام لمعنى الوجود ككل. ويتضمن هذا المفهوم السياسى للعدالة المحتوى التاريخى للدفاع عن بعض الحقوق والحريات الأساسية. كما يستوحى هذا المفهوم السياسى للعدالة بعض الأفكار ذات الطبيعة السياسية للخير بمعنى القيم السياسية التى يحملها المواطنون ، ويدافعون عنها ، والتى تتضمن رؤيتهم للأشكال والأنماط المختلفة للحياة الصالحة ، ولكن دون إجبارهم ، أو فرض أى مذهب شامل ميتافيزيقى أو دينى أو ... إلخ عليهم. بمعنى آخر لا بد للأفكار المقبولة للخير أن تحترم حدود المفهوم السياسى للحق أو العدل^(٨).

وينبع هذا مما أسماه "رولز" بالتفكير المتوازن - equilibrium reflection بين الأحكام والمبادئ المتداخلة والمتصارعة للأطراف والتى تنتج من التأمل والتفكير حول هذه المبادئ والأحكام ؛ باعتبارها شروطاً مسبقة وأولية لتحقيق العدالة. ولكن هذا التوازن ليس مستمراً أو ثابتاً ولكن عرضة للاضطراب والاهتزاز ؛ طبقاً للنتائج المترتبة على اختيار هذه الشروط فى ذلك الموقف الافتراضى التعاقدى. أو بسبب بعض الحالات الخاصة التى قد تدفعنا إلى مراجعة كل أحكامنا. بالرغم من أن كل الأطراف بذلوا أقصى ما فى وسعهم للوصول إلى شروط متجانسة وصالحة لتحقيق العدالة الاجتماعية^(٩).

ويسعى مفهوم العدالة في الإنصاف -وهو المفهوم المحورى الآن في الخطاب الليبرالى المعاصر- إلى تأكيد مبدأ التسامح فى مواجهة أى خطاب آخر فى المجال العام ، فهو شكل من أشكال أو صيغ التعايش un modus vivendi فى المجتمعات الليبرالية الديمقراطية الغربية أى بمثابة اتفاق أو تعاقد طوعى بين أطراف متصارعة ومتنازعة مما يسمح لكل جماعة فى إطار هذا الاتفاق بالبحث عن الخير الخاص بها. من أجل تحقيق نوع من الاستقرار والاتحاد والالتحام والعدالة فى المجتمع الديمقراطى الدستورى ، من خلال الفكرة التى أسماها "رولز" الاتفاق حول المذاهب المتعارضة overlapping consensus ، وهو ليس مجرد اتفاق عام ، وإنما هو انصهار كل هذا فى مفهوم العدالة في الإنصاف ، الذى يتفق والمنطق العام لمواطني أحرار متساوين ، ويتمتعون بالرشادة والعقلانية^(١٠).

ويتضح مما سبق أن الخطاب الليبرالى منشغل بمفهوم المواطنة فى مرحلة ما بعد الدولة القومية post national بكل تعقيداتها المختلفة^(١١). وتتميز هذه المرحلة ببعدين : أحدهما

داخلي ويتعلق بازدياد وتصاعد حجم التجانس الثقافي فيما بين من يقطنون المجتمعات الليبرالية الديمقراطية الغربية ، وثانيهما خارجي ويتعلق بالاتجاه نحو العولمة السياسية ، والذي يطرح بدوره مدى ولاء وإخلاص المواطنين والرعايا تجاه المؤسسات القومية.

ويشير البعض إلى أن الرابطة المدنية تضعف وتدهور عندما تكون الهويات الجماعية تحت القومية infra-national متصارعة ، وفي حالة التحدي المتبادل؛ أيًا كانت مصادرها وقوانينها ، ليس فقط على مستوى التعبير السياسي الرسمي (النقاش والتصويت والتظاهر) ، ولكن في كل ما يتعلق بشروط الحياة اليومية مما قد يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمعات الليبرالية المعاصرة^(١٢). ويؤكد البعض الآخر على ذلك بالقول بأننا نعيش في مجتمعات فيها نوع من الحراك الاجتماعي والسياسي والجغرافي بشكل لم يشهده تاريخ الإنسانية من قبل ، ومن ثم فإن أعضاء هذه المجتمعات ليس لديهم أي علاقة أو رابطة دائمة بالمجتمعات التي ولدوا فيها. فهم حاملو هويات هشة أو ضعيفة ، وارتباطات عابرة ، وانتهاءات هشة ، ويقود ذلك إلى مسألة الهوية السياسية^(١٣).

ومن هنا بدأ يرتبط مفهوم المواطنة بمفهوم الهوية السياسية التي طرحت كوسيلة يمكن من خلالها أن يصل الأفراد لحل لتلك الاختلافات الناجمة عن خصوصياتهم الثقافية. وأصبحت فكرة الديمقراطية المتعددة الثقافات تفرض البحث عن تصور للمواطنة يتلاءم وفكرة تعدد الولاءات والانتماءات. أما فيما يتعلق بالبعد الخارجي فيشير الخطاب الليبرالي هنا إلى مسألة العولمة والكوكبية السياسية ، والتي يمتد تأثيرها إلى وعلى جميع الدول في الوقت المعاصر^(١٤).

ومن هنا بدأ الخطاب الليبرالي المعاصر يتحدث عن المواطنة المتعددة الثقافات multicultural citizenship ، وأصبح البحث عن نموذج ديمقراطي يتلاءم مع المجتمع المتعدد الثقافات ومن ثم فتنظريّة المواطنة تمثل إشكالية أساسية في إطار هذا الخطاب^(١٥). وذلك في إطار الجدل أو النقاش الدائر فيما بين أنصار الاتجاه الليبرالي ، وأنصار الاتجاه المجتمعي وهما اتجاهان ليبراليان ، ولكن لكل منهما تصوره المختلف للعلاقة بين مفهوم المواطنة ومفهوم الديمقراطية. وسيتم ذلك من خلال ثلاثة مستويات : أولاً : مفهوم كل تيار عن الذات self ، ثانياً : البناء القيمي أو المعياري لمفهوم المواطنة ، ثالثاً : المؤسسات الليبرالية أسسها ودورها وغايتها.

فبالنسبة للمستوى الأول : فهو المستوى الأنثروبولوجي والذي يركز على تعريف

الذات ، فأى خطاب فكري يعمل في إطار مجموعة من التصورات حول طبيعة الأفراد أو الأشخاص المكونين لهذا الخطاب ، وحول طبيعة العلاقات الاجتماعية فيما بينهم ، وحول طبيعة الواقع الاجتماعي المكون من عدة مؤسسات وكيانات اجتماعية وعمليات معقدة.

نجد هناك مقولتين أو تصورين لمفهوم الذات التي تتأسس عليها الغايات السياسية لدى كل من التيارين ، فبالنسبة للتيار الليبرالي فلديه تصور عن ذات منعزلة the unencumbered self حيث يذهب التيار الليبرالي في تصوره للفرد إلى اعتباره كائناً مستقلاً هو غاية في حد ذاته ويتمتع بكل حرياته^(١٧). ويتسم هذا الفرد الحر بأنه قادر على التحكم بذاته ، وعلى تحقيق رؤيته للخير المختارة بحرية ، وبشكل تطوعي مستقل ، ومن ثم فإن الذات في رؤية التيار الليبرالي تتحكم بنفسها كفاعل أخلاقي بشكل مستقل عن السياق المجتمعي الذي توجد فيه؛ فهي أسبق من المجتمع.

فليس المجتمع هو الذي يضيف المعنى الأخلاقي على الفرد ، ولكن الأفراد هم الذين يحددون ما يكون عليه المجتمع من الناحية الأخلاقية. ويمتلك الفرد ذاته ؛ فهو ليس كياناً أخلاقياً وليس جزءاً من كيان اجتماعي أكبر ، بل هو الذي يمتلك نفسه وذاته ، وهو أيضاً يمتلك شخصيته وقدراته.

أما بالنسبة للتيار المجتمعي فهو ينادى بالذات المندجة the embedded self ، و ينتقد بشدة التصور الليبرالي عن الذات المجردة والمنعزلة ، إلا أنه يرى أن مفهوم الليبرالية عن الجماعة والصالح العام ضعيف وغير كاف^(١٧). فالأفراد لا يخلقون مصلحتهم ولا يختارونها ، ولكنهم يحددون مصلحتهم مشتركة تلقائياً مع باقي أعضاء المجتمع ، وكل شخص يسعى لاكتساب الفضائل الاجتماعية من أجل اكتشاف وتحقيق غايات كافة أفراد المجتمع. وكل فرد - سواء كان رجلاً أو امرأة - يجد مصلحته هي نفس مصلحة الأفراد الآخرين في المجتمع ، وأن ما يسمى بالحقوق الطبيعية أو الفردية هو محض خيال^(١٨).

ويرى أنصار الاتجاه المجتمعي أنه من غير المستطاع أن يستقل الأفراد وينفصلوا عن أهدافهم وارتباطاتهم ، كما أن بعضاً من أدوارنا تتحدد من خلال كوننا مواطنين في دولة أو أعضاء في حركة أو أنصار قضية ما...^(١٩) ، أى تتحدد هويتنا بشكل ما من خلال المجتمعات التي ننتمي إليها ومن ثم لا بد وأن يكون لنا دور في تحديد أهداف وغايات تلك المجتمعات ، وهذا ما أكدته "ماكنتير" بأن ما هو خير لأي فرد لا بد وأن يكون هو خيراً لكل شخص يتشابه معه في نفس الأدوار أو الوظائف ، لأن ما يخص حياة أي فرد يتداخل مع حياة الآخرين في

المجتمع الذى ينتمى إليه ويحدد هويته سواء كان هذا المجتمع هو الأسرة أو المدينة أو القبيلة أو الأمة أو الحزب أو قضية ما.. مما يخلق نوعا من الاختلاف الأخلاقى ، أو الخصوصية الأخلاقية^(٢٠).

ويتضح من ذلك أن التيار المجتمعى يعارض المقولة الخاصة بإبعاد الذات عن سياقها الاجتماعى الذى توجد فيه ، فهذه الذات غير متجذرة فى مجتمعها فهى سابقة على أى وجود تاريخى أو اجتماعى أو قيمي أو ثقافى ، بل وليس لها مجتمع أصلى أولى يمكنها الرجوع إليه^(٢١). ويتحدث التيار المجتمعى عن الفرد كجزء من السياق الاجتماعى ، والسياق هنا ليس محل اختيار ، ولكنه اكتشاف لا يتم بشكل فردى ، ولكن من خلال وسائل اجتماعية^(٢٢).

المستوى الثانى : ويتعلق بالبناء القيمي والمعيارى لمفهوم المواطنة والمواطن ، فالذات تتحول إلى مواطن من خلال الالتزام العام تجاه المجتمع ، وما يرتبط به من مجموعة من الحقوق والواجبات. وينتج التصور الليبرالى - بتياريه المختلفين - عن مفهوم المواطنة - بشكل مباشر - عن تصوره للذات من الناحية الأنثروبولوجية ، ويقصد هنا بالمواطنة البناء المعيارى والقيمي للذات فى المجال العام^(٢٣). ومن خلال العلاقة بين المستويين الأنثروبولوجى للذات والمعيارى للمواطنة يظل المجتمع هو المكان الذى يمكن أن تمارس فيه المواطنة.

واختلف شكل المجتمع الذى يمكن أن تمارس فيه المواطنة ، وماهية الذات الفردية التى تشكل أو تترجم إلى مواطن ، فالتيار أو الاتجاه المجتمعى يتحدث عن مجتمع متجانس coherence يتأسس على مجموعة من القيم المشتركة التى تكون الهوية الاجتماعية والسياسية ، ويمثل المجتمع المصدر الذى تنتج من خلاله المعايير الأخلاقية التى توجه السلوك الفردى. ويشكل هذا الشعور بالانتماء إلى المجتمع - السياسى أو القومى أو الدينى أو الاثنى - الشرط الضرورى لأى حياة أخلاقية للأفراد. ويؤدى أى تصور جديد للفرد إلى تصور جديد للمجتمع ، فهناك من وجهة نظر التيار المجتمعى علاقة ضيقة بين الفرد ومجتمعته الذى ينتمى إليه. وتحدد هذه العلاقة التبرير المعيارى والقيمي لعلاقة الحقوق والواجبات ، أى المكانة الاجتماعية للمواطن.

إن العلاقة بين الذوات والأفراد والمجتمعات علاقة غير منفصلة ، ولا انفصام لها فكل منها مكون للآخر ، كما أن علاقتهما هى علاقة تدعيم متبادل ، وفى نفس الوقت علاقة توتر وصراع ، كما أنه لا يمكن تقديم أحدهما على الآخر ولذا من الضرورى الحفاظ على توازنهما.

وإن المجتمع هنا هو عبارة عن مجموعة من الصلات الاجتماعية أو الشبكة أو النسيج الاجتماعي الواحد social web ، والذي يختلف عن العلاقة الفردية أو علاقة فرد بفرد one to one bonds ، وتتسم هذه العلاقة بأنها محايدة أخلاقياً ، كما تحمل منظومة مشتركة من القيم الاجتماعية والأخلاقية^(٢٤) ؛ ومن ثم اهتم التيار المجتمعي بطرح مفاهيم كالتماسك والالتحام الاجتماعي والثقافة المشتركة ، ونظر إلى مفهوم المواطنة من خلالها.

ويزعم الاتجاه المجتمعي أن الاتجاه الليبرالي يجسد صورة خادعة ومضللة لطبيعة الأفراد لأنها تبحث جذورهم من الإطار الاجتماعي الخاص بهم. وقد ناقش الاتجاه المجتمعي مفهوم العدالة في الإنصاف لعامل الرشادة ، وانتقده بأنه لا يأخذ في اعتباره طبيعة الإنسان ككائن اجتماعي فلا يمكن أن نتعامل مع الأفراد ككيانات مستقلة ، ولا يمكن افتراض أن يصبح الأفراد بدون هوية اجتماعية ، فالأفراد دائماً مقيدون بروابط الجماعة ، وبأدوارهم كمواطنين ، ومشاركون في محيط اجتماعي مشترك دون تقييد أو إلزام ، بل بشكل طبيعي ، وهذا عكس ما جاء به "رولز" في الموقف الأصلي ، فمن خلال التعهدات والالتزامات الاجتماعية تتحدد هوية الفرد^(٢٥).

أما الاتجاه الليبرالي فهو يتحدث عن مجتمع مجزأ ومنقسم fragmented ، وأن المجتمع الجيد ليس هو المجتمع الذي تحكمه أهداف وغايات مشتركة ، فبالنسبة لهم المجتمع الجيد ليس إلا مجرد إطار لضمان الحقوق والواجبات والحفاظ على الحريات ، ومن خلاله يتمكن الأفراد من تحقيق غاياتهم وأهدافهم المستقلة سواء بشكل فردي ، أو من خلال التجمعات التطوعية. كما أن المجتمع الجيد في التصور الليبرالي هو المجتمع الذي تحكمه مبادئ القانون وأيضاً مبادئ العدالة أو الحق right ، وهي مبادئ يتم الوصول إليها بشكل إجرائي وبعدها تصبح مستقرة ودائمة ، كما أن هذه المبادئ لا تفترض أى شكل أو تصور أو رؤية خاصة لما يجب أن يكون عليه شكل الحياة العادلة أو الصالحة لأفراد المجتمع^(٢٦).

وانتقد الاتجاه الليبرالي نظرة الاتجاه المجتمعي فهم يعتقدون أن فكرة المجتمع أو الوطن مهمة ، ولكن ليست ضرورية ، حيث تتنافى فكرة الهوية المجتمعية -وهي فكرة عقيمة- مع تعدد الرؤى المختلفة للخير والتي هي أحد المسلمات الأساسية في المجتمعات الليبرالية الحديثة ، وكاستجابة فلسفية لمظاهر التعددية pluralism التي ميزت شكل العالم الحديث. حيث شهدت المجتمعات الغربية المتقدمة تعددية دينية وتعددية في القيم الأخلاقية ، مما ترتب عليه منافسة وصراع شديد بين الرؤى والمفاهيم المختلفة للخير good ، وكانت هناك حالة

من اليأس لعدم القدرة على الوصول إلى نظرية للخير تجمع بين كل هذه المفاهيم المختلفة والمتصارعة ، ومن ثم أيد ودافع الاتجاه الليبرالي عن سياسة التسامح toleration ، والتي تسمح بوجود أشكال مختلفة للحياة الصالحة والجيدة.

وترتب على ذلك أن الأولوية من وجهة نظر الاتجاه المجتمعي للالتزام بالانتماء في مواجهة أولوية الحقوق التي يدافع عنها الاتجاه الليبرالي ، وذلك لأن الذات الفردية في حقيقتها هي ذات جذور وأساس اجتماعي ، إلا أن بعض الأفراد لا يعتقدون أن ما يملكونه من مواهب يأتي من المجتمع مما يدفعهم في بعض الأحيان إلى حد تدمير هذا المجتمع وقيمه لأنهم ليسوا إلا كائنات مستقلة مجتثة من جذورها^(٢٧).

من الواضح أن الاتجاه المجتمعي يعطى الأولوية للواجب duty على الحق right ؛ لأن الواجب يحدد ما هي الأدوار الاجتماعية أو ما يجب أن تكون عليه تلك الأدوار ، وكذلك شكل العضوية في المجتمع ، فالحق لا يبحث على الفعل ، أما الواجب على العكس يعرفنا بالمجتمع ، ويحثنا على العمل والفعل كمواطنين من أجل المجتمع^(٢٨).

وحتى يكتمل البناء المعياري لمفهوم المواطنة لابد من الإجابة على السؤالين التاليين : من أنا؟ (وهو المتعلق بمعرفة الذات) ، وما الذي يجب أن أفعله؟ وهنا ترتبط الإجابة بالموضوعات التالية : مسألة الالتزام السياسي ، والمشاركة السياسية ، وحقوق المواطنة ، والفضائل السياسية. ففي الاتجاه الليبرالي - حيث قيمة الفرد لها الأولوية على قيمة المواطنة - وتصبح المواطنة ليست إلا مكانة status سياسية وقانونية ، فهي حق وليست واجبا من خلال الالتزام باحترام حقوق الآخرين ، والمشاركة في الشؤون العامة للمجتمع ، وهذا يعبر عن المعنى السلبي للحرية. وتصبح الفضيلة الأولى لدى هذا الاتجاه هي قيمة الاستقلالية ، ووجود نظام للحقوق يضمن هذه الاستقلالية في المجتمع.

أما الاتجاه المجتمعي فقيمة المواطنة أعلى من قيمة الفرد فهي نوع من الفضائل يتم ممارستها بقدر من الفاعلية والإيجابية وهي ممارسة عامة وليست خاصة ، فهي فضيلة مدنية تمارس في المجتمع من خلال علاقات التضامن بين أفرادها ، وأن المشاركة الفعالة في المجتمع السياسي هي أحد العناصر الأساسية لإيجاد حياة صالحة للأفراد ، فهي فضيلة تخرج من المجال الخاص لتدخل في المجال العام. وتتجسد هذه الفضيلة في معنى الخير المشترك ، وحب الوطن وهو الذي يعبر عن المعنى الإيجابي للحرية. وتصبح الفضيلة الأولى لهذا الاتجاه هي وجود ذات مندجة في مجتمعا حيث تدعم التقاليد التاريخية لهذا المجتمع الخير المشترك

ومن ثم انشغل الخطاب الليبرالى بتياراته الفكرية المختلفة بالبحث عن صيغة توفيقية بين قيمتى المسئولية والاستقلالية ، أو بعبارة أخرى بين المواطنة والفردية.

المستوى الثالث : ويتعلق بالإطار المؤسسى ، ويتأثر هذا المستوى بالتغير فى قيمة المشاركة والالتزام السياسى ، حيث يتغير النمط المؤسسى أو السياسى بتغير نموذج المواطنة. ويمثل المستوى المؤسسى الفضاء الذى تتحقق فيه فكرة المواطنة بشكل عملي.

وفى هذا الإطار ينطلق الاتجاه الليبرالى من الافتراض التالى وهو أن الأفراد فى المجتمعات الليبرالية الديمقراطية لديهم رؤى مختلفة ومتعددة ، بل وأحياناً متعارضة ومتصارعة لما هو خير مشترك ، ولشكل الحياة الجيدة أو الصالحة^(٣٠) ؛ ومن ثم فإن الدولة والمؤسسات السياسية تستمد شرعيتها من كونها محايدة سياسياً ، فى مواجهة هذا الكم الهائل من التصورات والمفاهيم الفردية المختلفة حتى تصبح هذه الدولة قادرة من الناحية السياسية على إحلال السلم الاجتماعى والحفاظ على النظام^(٣١).

أما بالنسبة للاتجاه المجتمعى فالدولة هى نتاج للخير المشترك والفضائل الموجودة فى المجتمع وهى التى تدافع عنه أيضاً ، ويرفض التصور المجتمعى فكرة الحيادية المطلقة للمؤسسات فهى فكرة مختزلة معيارياً ، ومضللة وخادعة سياسياً ، وغير مرضية اجتماعياً^(٣٢).

ثانياً : مفهوم المواطنة فى بعض نصوص الخطاب الليبرالى الجديد فى مصر

عندما تنتقل المفاهيم من ثقافة إلى أخرى تتغير معانيها فى الاستخدام ، حتى لو كان هناك اتفاق لغوى عليها ، ولما كانت المفاهيم تراثاً حياً لا يتكفل بتفسيرها إلا طرق استخدامها أو استعمالها فى الخطابات المختلفة ، ورؤية كل خطاب لواقعه ، وكيف يستخدم مفاهيمه فى رؤية هذا الواقع والتعامل معه. ويصبح التساؤل هل ينشغل الخطاب الليبرالى المعاصر فى مصر - السياسى والفكرى - فى تصوره لمفهوم المواطنة بما يدور فى الخطاب الليبرالى الغربى المعاصر حول مستويات وأبعاد المواطنة ، فى إطار الجدل الدائر بين تياراته المختلفة؟.

وللإجابة على هذا التساؤل ستحاول الورقة فيما يلى تحليل بعض وثائق ونصوص الخطاب الليبرالى الجديد ؛ والتى تتمثل فى :

- تحليل افتتاحية وبعض مقالات جريدة الوفد.

- تحليل النشرات الشهرية ، ورسائل وندوات ومناظرات جمعية النداء الجديد.
- تحليل افتتاحية وبعض مقالات مجلة الديمقراطية وجريدة نهضة مصر.

١ - حزب الوفد الجديد

تعتبر جريدة الوفد - وهى لسان حال حزب الوفد- أحد المناير المعبرة عن الخطاب الليبرالى فى مصر ، وقد طرح مفهوم المواطنة فى إطار هذا التصور - الذى يرى أن رابطة المواطنة هى مناط الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو اللون أو العقيدة- عبر المحاور الآتية :

« التأكيد على المدلول التقليدى للحقوق السياسية والدستورية للمواطنين

كان التأكيد على حرية المواطن فى التعبير عن رأيه ، ونبذ مسألة العنف خاصة من قبل رجال الشرطة ، وضرورة إلغاء قانون الطوارئ ، وكافة القوانين المكبلة للحريات والمصادرة لها ، والمساومات على حقوق الإنسان الطبيعية (فى القول والرأى والكلمة والاجتماع والنقد والانتخاب) والتأكيد على حق المواطن فى التظاهر السلمى ، أو الإضراب السلمى الذى لا يعتدى فيه ، وضرورة استخدام أسلوب الحوار مع المسلمين والأقباط ومع الشباب - خاصة جماعة الإخوان - ورفض العبث بحق الشعب الدستورى فى ظل ما يحدث من امتهان لنصوص الدستور ، وقوانين الانتخابات غير الدستورية. وفى إطار الحديث عن الحقوق الدستورية - ومنها حق التعبير عن الرأى- أشار الوفد إلى ضرورة احترام حرية الصحافة فهى المعيار الذى يعبر عن مدى حرية الرأى فى مصر ، وهى أحد الأضلاع التى تكشف الفساد للمواطن ، خاصة فى ظل ما يحدث من تزوير فى الانتخابات. ويطالب الوفد بضرورة كشف هوية الذين يعملون على تزييف وتزوير إرادة الجماهير ، وعمليات التزوير العلنية^(٣٣).

ويدخل تحت هذا المحور فى مناقشة مفهوم المواطنة الاهتمام بالمقارنة العامة وغير المحددة للنماذج والأوضاع الديمقراطية الحقيقية فى العالم - وهى شعوب العالم المتحضر والمجتمعات الراقية - بالوضع فى مصر ، أو فى أحيان أخرى بالمقارنة بالخبرة المصرية ما قبل الثورة ، وذلك لفضح انتهاكات الحقوق الدستورية ، والاعتداء على الحريات الشخصية للمواطنين والتفريط فيها. وذهبت هذه المقارنات إلى الحد الذى جعلت حزب الوفد يتساءل عن الذى يدفع المواطن إلى الهجرة والتخلى عن وطنه ؟ وكانت الإجابة : إذا شعر الإنسان أن وطنه تخلى

عنه ، وإذا شعر المواطن أنه مهان في بلده فلا رأى له في شئون هذا الوطن ، ولا حق له في المشاركة الفعلية في مصير بلاده ، كما أن هناك ارتباطاً عضوياً بين حرية المواطن واستقلال الوطن.

« الاهتمام بمسألة تعديل الدستور ، والإصلاح الديمقراطي والمؤسسى

يرى الوفد أن مسألة تعديل الدستور أو تغييره أو تنقيته بدستور جديد تتوافر في نصوصه ضمانات الحرية الحقيقية تصدر المطالب الوطنية الأساسية ، وقد أدى غياب الدستور وضياع الحرية إلى خلل شامل تمثل في صورة انهيار اقتصادى ، وتدهور كامل شمل جميع المرافق والخدمات. وطالب هذا الخطاب بدستور جديد يضمن الحريات العامة المشروعة ، ويؤكد الديمقراطية ، ويحمى إرادة الأمة من العبث والتلاعب ، وهذا الدستور هو وحده وسيلة المصالحة الوطنية ولن تفلح أى وسيلة أخرى تحاول الالتفاف حول هذا المطلب بل إن محاولات التأجيل والالتفاف تهدر الوقت ، وتزيد الموقف سوءاً. كما انتقد الوفد القول الذى يرى أن الدعوة إلى الإصلاح الدستورى هى عمل من أعمال تزييف إرادة الجماهير ، وأن الديمقراطية الحققة من وجهة نظر الوفد هى لصالح المواطنين والوطن والحاكم ، وكل من ينتسب إلى الديمقراطية ، ويعيش في ظلها^(٣٤).

وفي هذا الإطار كان الحديث عن أى تفكير في الإصلاح الشامل لا بد أن يبدأ من الإصلاح السياسى ، الذى يستتبع تلقائياً الإصلاح الاقتصادى ، فمصر من وجهة نظر حزب الوفد فى حاجة إلى دستور عصرى يحدد مسارات العمل الوطنى ، ويعطى للشعب السيادة الفعلية. فليس من المقبول أن تمضى مصر إلى ما لانهية على ركائز دستور يفرق بين المصريين ، ويجعلهم شيعاً متنافرة تحت شعار فاسد اسمه تحالف قوى الشعب العامل.

« الاحتياجات الأساسية للمواطن المصرى

كان المدخل عن الحديث عن احتياجات وهموم وحقوق الإنسان المصرى الأساسية هو افتقاده للحرية ، وأنه لا بد من الاهتمام بمعرفة كيف تفرض الديمقراطية والاهتمام بالحرية قبل الاهتمام بالبطون ، وأن الحرية هى التى توفر الطعام والأمان والاستقرار حتى لا يجرؤ إنسان أن يعتدى على حقوق الشعب. والاستقرار هو الحد من موجات الغلاء ، ومساندة المواطن الضعيف فى مواجهة حريق الأسعار ، وإتاحة فرص العمل للشباب ، وتوفير المساكن ، وتحقيق الأمن الغذائى ، وأن حياة الإنسان المصرى رخيصة جداً في بلده ، مما يهدد القيم الخلقية ، والروابط العائلية ، والمبادئ الأساسية التى تفرض على المواطن أن يحترم

النظام والقانون. ألم يحن الوقت لرد اعتبار الشعب المصرى فوق أرضه ؟ ألم يحن الوقت للرجوع إلى الشعب قبل اتخاذ القرارات المصيرية التى يدفع المواطن المصرى قيمة فاتورتها من دمه وماله وعرضه. ويناشد حزب الوفد باحترام الشعب المصرى وحقوقه حتى يحترمه الأشقاء العرب فى بلادهم^(٣٥).

← حدود العمل العام

ويطالب هنا حزب الوفد أن يوضح للمواطنين حدود المشاركة الإيجابية المسموح بها ، ويتساءل الوفد باستنكار ماذا يتاح للمواطن البسيط من مظاهر التعبير الديمقراطى إذا حرم حق الصياح وحق الكلام؟^(٣٦).

ويتساءل حزب الوفد عن السبيل لكى يتمتع المواطن المصرى بحقوقه ؟ وكيف يستطيع المواطن المصرى الإسهام فى تقرير الخيارات السياسية والاقتصادية لبلاده ، وهو يرى سياسة بلاده ترسم فى الغرف المغلقة ، وتفرض عليه دون أن يكون له حق الاعتراض أو التعليق ؟ فكل مجالس الشعب يتم تشكيلها بالتزوير ، وفى غيبة إرادة الشعب. ويطالب حزب الوفد بمزيد من السلطات للشعب حتى يخرج من قوقعة السلبية واللامبالاة ، والإحساس بالغرابة ، وهنا كان التأكيد على خطورة سلبية المواطن ، وفقدته حماسه للعمل السياسى ، ويرى أن محدودية التمثيل البرلمانى للمعارضة وعدم تداول السلطة هى السبب الأساسى فى ابتعاد الجماهير عن الأحزاب ، وعن العمل السياسى بشكل عام.

ويؤكد حزب الوفد على أن العمل السياسى لا ينمو إلا فى مناخ الحرية ، ولا يزدهر إلا فى أجواء الديمقراطية الكاملة. والعمل السياسى ينفر من الإجراءات القمعية ، ويتلاشى أمام التخويف والترهيب. والسؤال هو كيف السبيل إلى إقامة الجسور بين الدولة والشعب ؟. ويرى حزب الوفد أن هناك فجوة بين الدولة والشعب تضع الناس على حافة اليأس من الإصلاح ؛ مما يضع الدولة على مفترق طريقين عليها أن تختار أحدهما : أما الطريق الأول : فهو الخيار الديمقراطى السليم ، ومؤداه أن ترفع الدولة وصايتها عن الشعب ، وهذا يتطلب وضع دستور جديد يضمن مشاركة الشعب مشاركة جديده فى مصيره ويرفع القيود التى تكبل حركته السياسية والاقتصادية. أما الطريق الثانى : فهو استمرار النظام فى طريق احتكار السلطة ، والاعتماد على البيروقراطية الحكومية ، والمجالس النيابية المصطنعة ، وإهمال الإرادة الشعبية الحقيقية ، ومن ثم يؤكد حزب الوفد نجاح النظام فى دفع المواطن فى خندق الانعزالية.

٢ - جمعية النداء الجديد

نتقل الآن إلى طرح آخر للخطاب الليبرالي في مصر ، وهو جمعية النداء الجديد ؛ حيث كان الشعور بالحاجة الشديدة إلى بلورة فكر تنموي ليبرالي يستجيب لتحديات العصر ، ويجتذب إليه كل العناصر من النخبة العامة في مصر ، التي يمكن أن تلتف حوله ، وتؤمن به ، بصرف النظر عن انتماؤها الحزبية السابقة أو الحالية ، هو الذي دعا مجموعة من المثقفين المصريين -ومن أجيال متعددة- إلى المبادرة بتشكيل جمعية ثقافية ، تكون بمثابة منبر للفكر الليبرالي كما يتبلور في العقد الأخير من العشرين.

لقد تم تسجيل جمعية النداء الجديد وهي جمعية ثقافية وليست حزباً سياسياً فهي لم تنشأ وفقاً لقانون الأحزاب وإنما وفقاً لقانون الجمعيات المصري في أغسطس ١٩٩١ م ، وعكف مؤسسوها - وعلى رأسهم الدكتور "سعيد النجار" الاقتصادي الليبرالي- منذ ذلك الحين على تجهيز مقرها ، وتدبير التمويل اللازم لها ، وضم المزيد من الأعضاء من المثقفين وأساتذة الجامعات والإعلاميين ورجال الأعمال ، والشرط الوحيد للعضوية هو الإيثار بمبادئ الجمعية ، والقدرة على تحقيق أهدافها.

ووفقاً للوثيقة الفكرية للجمعية الصادرة لدى تأسيسها في عام ١٩٩١ م ، وللكتيب الأول الذي أصدرته الجمعية في يونيو ١٩٩٢ م فإنها جمعية ثقافية أسست من أجل "التأثير في الفكر المصري من أجل الوصول إلى تحرير شامل للنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في مصر على نحو يكفل العيش الكريم للشعب الكادح ويحقق العدالة الاجتماعية ، ويرسي قواعد الديمقراطية السلمية"^(٣٧).

ولا يمكن البحث عن مفهوم المواطنة إلا في إطار الأفكار التي صاغتها الجمعية ، والتي يقوم عليها نموذج التنمية كما تطرحه في عدة مبادئ :

أولاً : التحرير الاقتصادي والصناعي والزراعي ، بمعنى أن الجمعية تؤمن بأن النظام الاقتصادي الكفء هو النظام القائم على المشروع الخاص ، والمبادرة الفردية والحرية الاقتصادية.

ثانياً : العدالة الاجتماعية ، بمعنى وجود علاقة وثيقة بين الكفاءة الإنتاجية في إطار الحرية الاقتصادية وبين العدالة الاجتماعية ، فالكفاءة شرط ضروري مسبق لتحقيق العدالة .

ثالثاً : العدالة بين الأجيال ، بمعنى ضرورة ألا تسفر عملية التنمية عن إضعاف الطاقة الإنتاجية الكلية للمجتمع ، مما يهدد قدرة الأجيال المقبلة على التنمية. وهذا واضح في

مسألتين : السكان ، وكذلك مسألة الموارد الطبيعية .

رابعاً : التحرير السياسى ، بمعنى الديمقراطية وحقوق الإنسان ، خاصة وأن هناك علاقة وثيقة بين التحرير الاقتصادى والسياسى ، ومن الصعب تنفيذ إستراتيجية متكاملة للتحرير الاقتصادى دون أن يقترن ذلك بإصلاح سياسى يكون من شأنه تقوية المؤسسات الدستورية ، وتحقيق التوازن بين السلطات ، وحماية حقوق الإنسان ، ووضع الضوابط والضمانات التى تحول دون الافتتات عليها ، وضمان حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى .

خامساً : التحرير الاجتماعى ؛ بمعنى العقلانية ، وأن تكون التنظيمات الاجتماعية كلها انعكاساً لمكتسبات العقل فى العلوم الاجتماعية أو الإنسانية كافة . وأن التنمية ضرورية بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو العقيدة .

وهكذا شكلت جمعية " النداء الجديد " خطاباً ليبرالياً جديداً ذا طابع ثقافى وفكرى فى مصر ، وهو يسعى إلى بلورة الفكرة الليبرالية وتجسيدها فى سياسات تنموية محددة ، فى ظل الليبرالية الجديدة . وتسمى جمعية " النداء الجديد " - على حد قول مؤسسها " سعيد النجار " (وهى جمعية ثقافية ليبرالية) - إلى تنمية اقتصادية ذات وجه إنسانى ، ومعنى ذلك أن مبدأ الحرية الشخصية والمبادرة الفردية ونظام السوق هذه - جميعاً الشرط - الضرورى للكفاءة فى إدارة الموارد الاقتصادية ، ولكنها ليست الشرط الكافى لتحقيق تنمية شاملة موصولة أو مطردة^(٣٨) .

ويختلف هذا الطرح الليبرالى عن الطرح السابق فى الجمع بين التأصيل الاجتماعى ، والتأصيل الفلسفى والقيمى والأثربويولوجى - على غرار الخطاب الغربى - للذات الفردية ، فالفرد فى إطار هذا التصور هو الحقيقة الاجتماعية التى تعلو فوق الدولة ، وإن الدولة هى وكيلته ، وخادمة للقيام بوظائف معينة ، لا يجوز لها أن تتخطاها أو أن تفتت على حقوقه الأساسية ، إلا فى الحدود ، وبالشروط التى يضعها القانون ، كما أن الحرية الفردية هى الإطار الصحيح لتحقيق تنمية شاملة مطردة ، كما أنها أساس كل تقدم حضارى ، ومنبع الإبداع ، ومصدر الفضائل فلا فضيلة فى مجتمع العبيد . وهذا لا ينفى أن الفرد عضو فى المجتمع ، وأن المسئولية الفردية هى الوجه الآخر للحرية الفردية التى تقرن الحق بالواجب ، كما أن الفرد ليس كياناً قائماً بذاته ، بل هو جزء لا يتجزأ من منظومة اجتماعية ، وأن رفايته وأمنه وقدراته الإبداعية تتوقف إلى حد كبير على ولائه لأسرته ودينه ووطنه^(٣٩) .

ويرفض هذا الخطاب القول بأن قيمة الفرد غير موجودة في مجتمعاتنا "فمصر - من وجهة نظر الخطاب - سبقت بعض المجتمعات في ظهور المفهوم الفردى ، وتأخرت عن بعض المجتمعات ، ولكن جذر المفهوم كان موجوداً بصفة دائمة ، ورغم أن المجتمع المصرى مجتمع زراعى جماعى ، إلا أن قيمة الملكية الفردية مترسخة فيه ، ومن ثم لا يجوز الادعاء مطلقاً بأن ثقافتنا لا توفر قيم الفردية الحرة". ويشكك هذا الخطاب في وجود دراسة علمية أثبتت أن قيمة الجماعية هي إحدى خصائص المصريين ، ويقول "هذا غير صحيح على الإطلاق الموجود هي الفردية الحقيقية غير البناءة"^(٤٠).

استمد خطاب جمعية "النداء الجديد" مرجعيته - التي يراها البعض أنها نتاج ما يمكن أن نسميه بالفطرة السليمة للإنسان الحر ، والتي هي أصل الديمقراطية ، والقائمة على الحق الطبيعى والعقد الاجتماعى - من فكر الليبرالية الجديدة والذي جاء كتطور لأطروحات الليبرالية الكلاسيكية القديمة ، والتي عبرت عن مرحلة تاريخية عنوانها الانتقال من الإقطاع الاقتصادى والاستبداد السياسى والظلام الثقافى إلى عصر الرأسمالية الفردية والديمقراطية التمثيلية المحدودة والتنوير.

بينما جاءت الليبرالية الجديدة كتعبير عن التطور السياسى والاجتماعى الناتج عن اتساع نطاق الديمقراطية ، مع تمتع جميع المواطنين بحق الانتخاب ، والمساواة فى الفرص ، وإقرار الحقوق النقابية. ويؤكد "سعيد النجار" على أن "البعد الاجتماعى لليبرالية أصبح جزءاً لا يتجزأ منها ، بعد انقضاء الفترة الليبرالية الأولى فى القرن التاسع عشر (أى الليبرالية التى كان ينادى بها "هربرت سبنسر" وآخرون) ، فلم يعد أحد ينادى بالليبرالية ويتجاهل البعد الاجتماعى.. وهنا يتساءل مستنكراً هل البلاد القائمة على نظام ليبرالى تغفل حقيقة البعد الاجتماعى ؟ وهل أمريكا تغفل البعد الاجتماعى ؟ وهل بلاد أوروبا الغربية كلها تغفل البعد الاجتماعى ؟ إذن كيف نتهم الليبرالية بأنها تتغافل عن البعد الاجتماعى ، والبلاد التى عرفت أى معنى للعدالة الاجتماعية كلها بلاد ليبرالية وكما قلت فإن العدالة صارت جزءاً لا يتجزأ من الليبرالية". وجاء التطوير الذى أدخلته الليبرالية الجديدة بالتأكيد على أهمية التدخل الحكومى بقدر ، والمقصود بذلك التدخل إعادة توزيع ناتج عملية التنمية عبر الأداة الضريبية، والإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، وضمان ظروف عادلة للعمل فى إطار السوق الحرة"^(٤١).

ويرفض هذا الخطاب النقد القائل بأن الجمعية تنقل أفكارها بالترجمة من الغرب ، فيقول

"سعيد النجار" : "أنا أعتقد أن الحضارة الغربية ليست حضارة جغرافية ، ولكنها موقف عقلي ، ونحن نأخذ بهذا الموقف العقلي الذي يقول "إن الإنسان سيد مستقبله ، وليس فريسة ضعيفة في يد التاريخ والحضارة الغربية" ، بالإضافة إلى كونها موقفاً عقلياً ، فهي حضارة إنسانية ، والحضارة الإسلامية أحد الروافد التي غذتها وروتها فنحن لا ننقل عن الحضارة الغربية.. وإنما نؤمن أن لها بعداً عالمياً يمكن للجميع أن يستفيد منه ، مثلما فعلت اليابان وشرق آسيا ، وهذا لا يعنى أن نتخلى عن لغتنا وقوتنا وذاتيتنا. ولكن أيضاً أنا مع العقل ، وحيثما يسوقنى العقل فأنا وراءه. وأعتقد أن الشريعة الإسلامية لمن يفهمها على حقيقتها هي كذلك ، فكل ما يقوله العقل يتفق بالضرورة مع الشريعة الإسلامية ، ومع كل الأديان"^(٤٢).

وقد استخدم مفهوم المواطنة في إطار هذا التصور من خلال المحاور التالية :

◀ إصلاح القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية

أى علاقة المواطنة بالديمقراطية والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية حيث تضع الديمقراطية الضمانات التي تسمح بالتغيير والتطوير المستمر نحو الوصول إلى أوضاع أفضل، مع ضمان حد أدنى من حماية الحقوق الفردية ودون تعريض لها ، من أجل ضمان تحقيق الحرية والمساواة. أما عن الأساليب والآليات المصاحبة للنظم الديمقراطية فيشير "سعيد النجار" إلى "أن النظام الديمقراطي يقوم على أن الشعب مصدر السلطات ، وأن الحكومة الصالحة هي حكومة القوانين لا حكومة الأشخاص ، وهذا يقتضى الأخذ بمبدأ التعددية الحزبية ، والتعددية الفكرية ، وحق الخلاف مع السلطة ، والشفافية في إدارة شئون البلاد ، والمساءلة السياسية والإدارية لكل من يتصدى للعمل العام ، والمساواة أمام القانون ، وبصرف النظر عن الدين أو العقيدة أو الجنس ، كما يعنى التوازن بين السلطات ، وحرية الصحافة ، واستقلال القضاء"^(٤٣).

ويعتقد هذا الخطاب أن تحقيق الديمقراطية يتطلب شرطين أساسيين : هما التعليم والعدالة الاجتماعية ، وبدونها لا تتحقق أبداً ، فالجهل يؤدي إلى الجمود والخطأ وقصور الفهم فلا تكون معه الديمقراطية التي تعنى الفهم ، والتفاوت في الحقوق والواجبات يؤدي إلى القلق والتوتر وفي النهاية إلى الانفجار ، ولا تكون ديمقراطية مع الصراع المتفجر ؛ لأن وجودها يقتضى الاستقرار. وتؤكد جمعية "النداء الجديد" على أن من أهدافها الرئيسية التي يتعين عليها القيام بها هي نشر وغرس التربية الديمقراطية واحترام الرأي الآخر ، وتوطينها عليها في الممارسة من أجل أن تخدم النمو الديمقراطي الحقيقي في مصر"^(٤٤).

« احترام حقوق الإنسان

ويطرح مفهوم المواطنة كنتيجة منطقية لاحترام حقوق الإنسان ، وما يلزم عنها ، فكما يقول الخطاب : "إن حقوق الإنسان الأساسية نابعة من وصف كونه إنساناً فلا يجوز التصرف فيها أو التنازل عنها ، كما لا يجوز للدولة أن تعتدى عليها أو أن تختصرها. ويشمل ذلك حرية العقيدة والاعتقاد ، وحرية التعبير والتعددية الفكرية والحزبية ، وحق الخلاف مع السلطة ، وحرمة البدن والمسكن والمراسلات والمال ، وحق المواطنين في اختيار حكومتهم وتغييرها في انتخابات حرة نزيهة تجرى بطريقة دورية ، وحق كل فرد في محاكمة عادلة أمام قضاء مستقل وعادل ، وبناء على سلطات اتهام عادلة ، وطبقاً لقانون معن صادر بطريقة شرعية ، وحق كل شخص في الحماية ضد التعذيب ، وضد العقوبات أو الممارسات القاسية ، أو غير الإنسانية ، أو الخاصة بالكرامة فلا حرية ، ولا كرامة ، ولا عدالة ، ولا إنسانية ، ولا ديمقراطية ولا تنمية في مجتمع يسمح بحرمان المتهم من حقه في محاكمة عادلة ، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوق المرأة. ومعنى ذلك أن الحرية السياسية لا بد أن تسير جنباً إلى جنب مع الحرية الاقتصادية وهذا ركن أساسي من أركان العدالة الاجتماعية في نظر الليبرالية"^(٤٥).

ويتشابه هذا الخطاب مع خطاب حزب الوفد الجديد في الاهتمام بمسألة الحق في الحوار ، ونبد العنف مع الجماعات المختلفة ، وقضايا الإصلاح السياسي ، والتحول الديمقراطي ، حيث يطالب هذا الخطاب رئيس الجمهورية "بأن نقطة البداية في إخراج مصر من أزمتها الراهنة ، ودفعها في طريق التقدم والازدهار إنما تتمثل في مراجعة شاملة لنظامنا السياسي ، بوضع دستور جديد على أسس ومبادئ ديمقراطية حقيقية.. وأنه بغير إصلاح سياسي شامل سوف نكون عاجزين عن تقديم علاج فعال لما نعانين من مشكلات اقتصادية واجتماعية ، وعلى رأسها البطالة والفساد ، وحقوق الإنسان ، وحقوق المرأة ، والتطرف والإرهاب ، وتعاضم الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وتردى مستوى المعيشة للأغلبية الساحقة من الشعب المصري ، والتدهور الشديد في مستوى الخدمات الأساسية"^(٤٦).

كما يشير هذا الخطاب إلى المواطنة باعتبارها من أهم متطلبات قيام الدولة الحديثة واكتمال أسباب قوتها ، فالمواطنة - وليس الانتماء الديني - هي مصدر الحقوق والواجبات العامة ، ومن هنا تكون المساواة المطلقة بين المواطنين بصرف النظر عن ديانتهم. أما الدولة الدينية من وجهة نظر هذا الخطاب فإنها تجعل العقيدة الدينية مناط الحقوق والواجبات ، وأساس كافة التنظيمات ، ويترتب على ذلك وجوب التفرقة بين المواطنين على أساس عقيدتهم الدينية. ومن ثم يتأكد التمايز الديني ، وتنحسر تدريجياً صفة المواطنة لانعدام جدواها ، ولكونها غير منتجة

فيما يتمتع به المواطن من حقوق ، وما يفرض عليه من واجبات. وكذلك يؤكد هذا الخطاب على وجوب المساواة بين المواطنين ، بصرف النظر عن دياناتهم أو جنسهم ، فلا فرق بين مسلم وغير مسلم ، ولا بين رجل وامرأة فيما يتمتع به كل منهما من حقوق وواجبات في ظل الدولة الحديثة^(٤٧).

◀ الإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية

وقد ربط خطاب "النداء الجديد" مفهوم المواطنة واحتياجات المواطن بدور الدولة في ظل الاقتصاد الحر من خلال استكمال نقص نظام السوق ، أو للقيام بالوظائف التي لا يستطيع السوق والقطاع الخاص القيام بها ، وهنا لا تتردد الليبرالية في الدعوة إلى تدخل الدولة للوصول بمعدلات النمو الاقتصادي إلى أقصى معدلاتها ، وعلى أساس من الكفاءة والفعالية. فالعدالة الاجتماعية تحتاج سياسة هادفة في إطار نظام السوق ، فنظام السوق يحتاج إلى سياسات تكميلية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

كذلك يتعين على الدولة أداء الوظيفة الخدمية ، بما في ذلك مشروعات البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية مثل التعليم والصحة والإسكان الشعبي. بالإضافة إلى وظائفها التقليدية في مجال القضاء والأمن والدفاع. وأخيراً فإن على الدولة مد يد المساعدة إلى هؤلاء الذين يقعون تحت خط الفقر المطلق ، والفقر المطلق يعنى الحالة التي يكون عليها الفرد عاجزاً تماماً عن إمكانية الحصول على حد أدنى من الحاجات الأساسية ، وهذه هي حالة الطبقات التي تعيش على حافة المجتمع ، وفي الأحياء العشوائية ، وتشتمل على نسبة عالية من المعوقين والمستضعفين في الأرض ، خصوصاً الأطفال والنساء والعجزة والطاعنين في السن^(٤٨).

٣ - جريدة نهضة مصر ومجلة الديمقراطية

فيما يتعلق بجريدة نهضة مصر^(٤٩) ؛ فهي جريدة حديثة لم يصدر منها حتى تسليم هذه الورقة البحثية إلا سبعة أعداد ، وفي عمودها بالصفحة الثانية وتحت عنوان من نحن؟ يقول أصحابها : إن هذه المطبوعة ولدت كى تعبر عن الفكر الليبرالى والفلسفة الليبرالية التى هى خلاصة لعصور النهضة والتنوير فى أوروبا فى القرنين ١٦ ، ١٧ . وبمختلف روادها من الفرنسية إلى الأمريكية ، وبمختلف روادها كانت الليبرالية هى الاشتقاق اللغوى لمبدأ الحرية وفكر الحريين ...

وتشير نهضة مصر إلى أن الليبرالية كما تدافع عنها هي "الإيمان بالتعددية داخل كيان المجتمع طبقياً ودينياً وفكرياً، وأنه لا يجب حرمان الفرد من حق التمثيل السياسي لأنه ينتمى لحزب أو طبقة أو لطائفة ما.. نحن نؤمن بأن الدين لله والوطن للجميع ، وأن المواطنة هي هدف نبيل يجب أن تتهاوى أمامه كل المصالح الضيقة ..". هذا مع التأكيد على : " نحن لسنا في حالة نأر تاريخي مع فكرة أو شخص أو طبقة ، نحن في حالة انحياز دائم وأبدى مع فكر التنوير.. والليبرالية كما نفهمها هي الحوار مع الآخر ، والانفتاح على العالم ، وتخليص العقل من عقدة الغزو والهيمنة.. إننا نؤمن بحوار الكلمة ، وبالحق المقدس للجميع في التعبير عن آرائهم.. ، الليبرالية هي تحديد دور الحكومة في القدرة على إطلاق قدرات الأفراد..

"وإن المعنى الأساسي الذي نفهمه لمصطلح الوطنية هو كل فعل وقول يقربنا من النهضة.. وإن إحياء فكرة النهضة هي رسالتنا ، وتعميق أصول الليبرالية هو طريقنا للمستقبل.. نحن لا ندعى أننا نحتكر الصواب ولكننا بالتأكيد نمد أيدينا نحو أكبر حوار مفتوح من أجل تحقيق حلم النهضة..".

وما يجدر الإشارة إليه أنه من الصعب تحليل مفهوم المواطنة في إطار هذا التصور نظراً لحداثته ، إلا أنه يمكن القول إن ما عرضت له الجريدة على مدار لسبعة أعداد كان حول التأكيد على ليبرالية الجريدة ومصريتها ، بعيداً عن شبهة أى تدخلات أجنبية ، أو مشاريع أمريكية ، وكان ذلك في إطار الرد على هجوم بعض المفكرين على الجريدة.

وتساءلت الجريدة : " هل الطريق إلى نهضة مصر العظيمة يبدأ بتحسين صورة أمريكا؟ هل رفع مستوى معيشة المواطن المصري وتنويره ، وتبصيره بحقوقه في مواجهة مؤسساته ، وفي مواجهة أعدائه وفي مواجهة أصدقائه هو عملية تحسين لصورة أمريكا.. ما وجه الخطر في اعتبار الليبرالية طريقاً نؤمن به لدفع مصر إلى الصف الأول بين الأمم..".

"هل كل من يدعو إلى الليبرالية الأمريكية هو عميل أمريكي ؟ إنه لا يوجد توكيل حصري بالحقيقة يملكه تيار دون سواه ، وحرية الاختلاف حق مكفول للجميع ، وإن الفكرة لا يرد عليها إلا بفكرة أخرى ، وليس بمنهج مؤامرة أو تهمة تخوين ، وإن تداول الأفكار هو الضمانة الأساسية لإعطاء الناس حق الاختيار في القبول أو الرفض.. وإن الديمقراطية هي هدفنا وسياستنا ، وسنحصل عليها بممارسة وطنية خالصة".

مع الإشارة إلى جذور مصر الليبرالية " والذي ينكر على شعب مصر جذوره الليبرالية هو

في حقيقة الأمر لا يعرف وسطية هذا الشعب ، وسعيه الدائم إلى الاعتدال والحكمة والتعقل .
والوسطية بمعنى التوازن لا تعنى الاستسلام ، ولكن تعنى الرؤية الموضوعية
والعقلانية..^(٥٠).

كما تعرضت الجريدة أيضاً إلى بعض المشكلات والمهموم الحياتية والصحية للمواطن
المصرى مثل السحابة السوداء ، والتلوث البيئي ، وأزمة الملاريا ، والقهر البيروقراطي ،
منتقدة الأداء السياسي ، وأزمة اتخاذ القرار التنفيذي ، وعدم المتابعة والتزام مبدأ المحاسبة
عن التقصير ، وعدم إدراك أن روح إنسان واحد تتعرض للخطر أمر يهدد المجتمع بأكمله ،
والإهمال والتقصير ، وتبادل اللوم وعدم وجود جهاز تنفيذى مسئول.. وتحذر الجريدة من
أن هذا لا يضر بالمواطن فحسب ، ولكن يضر أيضاً بالسمعة السياسية للحكومة ، ويضعف
مصداقيتها إزاء الجماهير ، ويزيد من حالة الشك في قدرتها على أن تكون الأداة التنفيذية
لأحلام الناس وطموحاتهم.. لو حدث ذلك في أي بلد لسقطت الحكومة..

مع التأكيد على أن "الكثير من الحكومات في مصر كانت جادة في إحداث تطور حقيقي ،
ولكن هذه الأفكار والمشروعات يتم إجهاضها من قبل الشريحة الوسطى ما بين الحكومة
والمواطنين تلك هي طبقة البيروقراطية.. جيش البيروقراطية الحكومية (الذي يتجاوز ٦
ملايين ويعيش فيه الفساد) هو مبيد للأحلام وقاتل لكل أفكار التغيير.. وإن هذا القهر
البيروقراطي يحدث منذ لحظة قيام المواطن بالسعى للحصول على بطاقة شخصية.."^(٥١).

كما تعرضت الجريدة بشكل غير مباشر لبعض قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي ،
والمتعلقة بالدستور والمؤسسات السياسية ، ومناخ الاستشمار ؛ من خلال التساؤلات التالية : "
ماذا يقول الدستور المصرى في حالة تعرض أى رئيس لمكروه؟ ماذا ستفعل المؤسسات
السياسية؟ ما هو دور الحزب الحاكم؟ ما هو دور المجتمع المدني؟ ما هو مستقبل الاستثمار في
مصر؟ ما هو مستقبل المكاسب التي حصلنا عليها في مجال حرية التعبير؟ ماذا سيحدث في
حالة حدوث فراغ سياسي؟.."^(٥٢).

٤ - مجلة الديمقراطية

وهى دورية سياسية متخصصة ، تعنى بدراسة النظم السياسية المختلفة ، وتهتم بدراسة
أنواع وأنماط النظم في العالم ، وتطوراتها السياسية ، كما تهتم بقضايا من نوع : التحول
الديمقراطي ، والثقافة السياسية ، والنظم الحزبية والانتخابات ، وقضايا حقوق الإنسان

وغيرها. بحيث تستطيع رصد هذه التطورات في هذه المجالات ، إلى جانب السعى لتقديم رؤية مقارنة عنها.

قد لا تكون الدورية تعرضت لمفهوم المواطنة بشكل مباشر ، وإنما تم ذلك من خلال عدة محاور وموضوعات كانت على قائمة أولويات واهتمامات مجلة الديمقراطية ، وكان أهمها : أولوية الشروط الثقافية والاجتماعية للديمقراطية وضرورة ترسيخ مفهوم الحريات الفردية ؛ فقد كان هناك اهتمام بقضايا الحريات الفردية والمدنية ومنها قضية حرية التعبير والإبداع ، فالحرية من وجهة نظر مجلة الديمقراطية ليست هي "الحرية السياسية ، وإنما تسبقها الحرية الفردية ، في ظل الإغلاء من قيمة ومكانة الفرد ، ورد اعتباره ومكانته المستحقة. وتعيب المجلة على الثقافة العربية ميلها نحو الجماعية أو الجمعية دون الفردية ، فالفرد غالباً مهمش ، ودوره ثانوى لخدمة الجماعة أى جماعة سواء كانت سياسية أو دينية أو حزبية أو أهلية. فالفرد هو جوهر جميع الحقوق المجتمعية ، ومتى تمتع بحقه -في الحرية والأمان والعدل والاعتبار والتميز- كان أكثر قدرة على الإبداع والعطاء والإنجاز...^(٥٣).

وقد اهتمت المجلة بالثقافة والقيم الليبرالية الديمقراطية وهذا من خلال الحديث عن كيفية دفع العملية الديمقراطية في العالم العربي ، مؤكدة على أن " الإجراءات القانونية والمؤسسية لا تكفى بذاتها فهي وإن كانت ضرورية ولازمة ، إلا أن هناك أيضاً ضرورة ملحة وحيوية لتوافر الثقافة والقيم التي تعطي القوانين والمؤسسات مضموناً وروحاً...". كما تحاول المجلة الإشادة بالتجربة المصرية الليبرالية كتجربة رائدة ، والتي شهدت ازدهاراً للفكر الليبرالي المستنير.. إلا أنها انتقدت ثورة يوليو ١٩٥٢ وأخذت عليها تغييب المفاهيم والقيم الليبرالية ، كما تنتقد مجلة الديمقراطية التيارات والقوى السياسية الحزبية التي تعبر عن الاتجاهات أو النزعة المحافظة بشكل عام ، أو تلك السلفية وهي بحكم تشكيلها وطبيعتها العسكرية لا تدفع بعوامل التغيير مما يعوق عملية التحديث والتحول الديمقراطي...^(٥٤).

واستمراراً لما سبق ، وفي إطار الاهتمام بدراسة الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع العربي بشكل عام ، والتأكيد على ضعف أو غياب الثقافة الليبرالية في المجتمعات الشرقية ، وضرورة تدعيم الثقافة السياسية الليبرالية. انتقدت الديمقراطية المحددات الجوهرية التي تكاد تتقاسمها أغلب الثقافات الشرقية ، وتمثل في ضعف مفاهيم معينة مثل حكم القانون ، واستقلال القضاء ، واحترام الفرد ، والمبادرات الفردية ، والمجتمع المدني ، والعلمانية والحرية؛ بمعناها الشامل الذي يجب أن تتمتع به كل فئات المجتمع نساء ورجالاً ، أقوياء

وضعفاء ، أصحاب نفوذ ومواطنين عاديين ، أغلبية وأقلية.. " .. مع التأكيد مراراً وتكراراً على مدى رسوخ الأفكار والمبادئ الليبرالية في التقاليد السياسية والثقافية المصرية.. " (٥٥).

ويشكل تحليل وتقييم المبادرة الأمريكية للديمقراطية المحور الثانى الهام لمجلة الديمقراطية، فقد رفضت المجلة الخلط بين الانتقادات التى تثيرها بعض السياسات الأمريكية ، وبين إعلان الحرب على أمريكا أو غيرها من الدول والشعوب (٥٦) .. وتؤكد مجلة الديمقراطية على أن الصعوبات والعوائق الاقتصادية والثقافية والمجتمعية التى تعترض المرحلة الانتقالية أو الموجة الثالثة للديمقراطية كلها عوامل تفرغ الشعارات الأمريكية الأخيرة حول نشر الديمقراطية من المضمون الفعلى ، فالتحديث بكل أبعاده الثقافية والمجتمعية والمؤسسية - من وجهة نظر المجلة- ضرورى للإصلاح ، ويفوق فى أهميته ديمقراطية صناديق الانتخابات.. " (٥٧).

وتشير المجلة إلى أنه يصعب النظر إلى هذه المبادرة الأمريكية فى العالم العربى بمعزل عن القناعة الأمريكية التى تولدت فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ، عن مسئولية الأوضاع الداخلية فى المجتمعات العربية عن نمو التيارات السياسية المتطرفة .. إلا أن المجلة تنتقد مبدأ رفض كل ما هو أمريكى لمجرد أنه أمريكى ، وبعيداً عن الجدل السياسى أو المصلحى فإن مطلب التحديث والديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، والنهوض بالمرأة ، وتطوير التعليم هو مطلب وطنى ثابت.. وفى هذا السياق فليس هناك ما يبرر التخوف من مثل هذه المبادرة الأمريكية أو من غيرها.. إلا أن البيئة الثقافية والمجتمعية فى العالم العربى مازالت إلى حد كبير غير مواتية لهذه المتطلبات ، والتى تعتمد بشكل رئيسى على مدى الوعى السياسى والتنوير الثقافى لدى غالبية المواطنين باعتبارهم الفاعلين الرئيسيين الذين يعطون لهذه العملية مضمونها الحقيقى ، بكل ما تتضمنه من قيم ومعان تحترم الحرية الفردية ، وحق الاختيار.. " (٥٨).

وقد حرصت مجلة الديمقراطية منذ عدها الأول ، وفى إطار اهتمامها الشديد بقضية الديمقراطية ، بالتمفرقة بين شكل الديمقراطية ووسائلها أى جانبها النظامى والإجرائى ، وبين القيم والمبادئ التى تنطوى عليها أى مضمونها.. وهو ما يجعل للديمقراطية بعداً ثقافياً واجتماعياً يتجاوز فى كثير من الأحيان بعدها السياسى والدستورى القانونى..

بعبارة أخرى يظل هناك معياران أساسيان من وجهة نظر مجلة الديمقراطية يمكن من خلالها النظر إلى الديمقراطية الأول : يتعلق بشروط تحقيقها مثل إقامة تعددية سياسية وحزبية ، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية والحرص على الانتخابات الدورية ، إلى جانب

الضمانات الدستورية والقانونية لها. أما الآخر : فيتعلق بالقيم والحقوق والحريات المدنية العامة والخاصة المتاحة للأفراد والتي تتعدى الجانب السياسى الخاص بإفساح مجالات المشاركة فى الانتخابات ، وهذا البعد الثانى يتعلق فى الأساس بطبيعة الثقافة العامة السائدة ، ومدى احترامها لأشكال الحريات المختلفة ، وهذا البعد يرتبط بخبرات الشعوب وثقافتها..

وانطلاقاً من هذا كان الحديث عن واقع ومستقبل حركات الإسلام السياسى يشكل المحور الثالث من اهتمامات مجلة الديمقراطية والتي يمكن التعرف على مفهوم المواطنة من خلال موقفها من تلك الحركات ، وعلاقتها بقضية الديمقراطية فى العالم الإسلامى ، فقد عبرت جماعات الإسلام السياسى من وجهة نظر مجلة الديمقراطية عن أفكار متطرفة ، ربطتها بتفسيرات خاصة ، ومنطلقات دينية.. وكان الاهتمام هنا منصباً على البنية الفكرية والأيدولوجية التى تقوم عليها - بشكل عام- مثل تلك التيارات والجماعات والتي تعد فى كثير من الأحيان مناقضة لقيم وأفكار ومضمون الديمقراطية..

وفى هذا الإطار كان تساؤل افتتاحية العدد الخامس عن المشروع السياسى الإسلامى ؛ هل نجح فى تقديم بديل؟ وترى مجلة الديمقراطية أن ما يهم التأكيد عليه هو أن نقطة الانطلاقة الأولى لوضع أسس وتقاليد الممارسة الديمقراطية كانت هى حسم الصراع بين المجال الدينى والمجال السياسى ، والوصول إلى صيغة تنظيمية تحدد لكل منهما دوره ومجاله ، ولم يكن يعنى ذلك افتتاتاً على العقيدة الدينية أو معاداة الدين.. حيث إن حرية العقيدة ، واحترام العبادات والشعائر الدينية من صميم الحقوق التى تحميها وتصونها الديمقراطية ، وينص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان..

واستطراداً لما سبق ، تبقى هناك فجوة من وجهة نظر مجلة الديمقراطية بين إعلان بعض فصائل وتيارات الحركة الإسلامية بقبول الديمقراطية من حيث الشكل ، وبين التزامها الفعلى بمبادئها وأفكارها ، فضلاً عن قواعدها فى الممارسة..^(٥٩)

وتؤكد مجلة الديمقراطية على أن الديمقراطية هى عملية تطويرية فهى ليست نمطاً مثاليّاً يتم تحقيقه عمليّاً بمجرد الأخذ به من الناحية السياسية والدستورية والقانونية ، وإن نموها وازدهارها يظل مرتبطاً بالعوامل والمتغيرات والقيم الثقافية الحاكمة للبشر أنفسهم ، وليس مجرد الأنظمة.. " ولناخذ مثلاً حق التصويت كأحد الحقوق الأساسية للديمقراطية هذا الحق لم يكن حتى أربعة أو خمسة عقود مضت على الشكل الذى هو عليه الآن ، وكان نصف عدد البالغين من السكان على الأقل مستبعدين من التمتع بالحقوق الكاملة للمواطنة ، بما فيها حق

التصويت ، والمقصود بذلك المرأة ، وكان حق المواطنة مكفولاً للأحرار ، دون ما سموا بالعبيد في العصور القديمة..^(٦٠).

ثالثاً : استخلاصات نظرية حول استعمالات مفهوم المواطنة في كلا الخطابين

خلص الخطاب الليبرالي الغربي المعاصر إلى أن مفهوم المواطنة في ظل تنامي ظاهرة التعددية الثقافية أصبح مفهوماً شديد التعقيد وذلك لتداخل الأبعاد المختلفة والمجالات المتعددة التي تكون هذه الظاهرة ، وما ينتج عنها من آثار سياسية واجتماعية. فالمواطنة من الناحية القانونية هي الحق في المشاركة - بشكل مباشر أو غير مباشر - في ممارسة القوة السياسية ، أما من الناحية الاجتماعية فقد أصبح هناك اهتمام بالبناء الاجتماعي لمفهوم المواطنة وأشكال التكامل - ولو حتى الرمزي - بين الأفراد ، وهناك مراجعة للشروط الاجتماعية لقبول أو استبعاد الأفراد الذين يعتنقون قيماً مختلفة عن المجتمع الذي يعيشون فيه، ومن الناحية الاقتصادية أصبح هناك اهتمام بالوضع والدور الذي يمارسه المهاجرون والأقليات الثقافية المختلفة^(٦١).

وامتدت هذه الآثار إلى المواطنة السياسية ، ففي أي جماعة من المواطنين المتساوين كانت الأهمية الخاصة لكل عضو يمكن أن تكون مختلفة ، وتصبح الفئات الثقافية والاجتماعية الأقل تميزاً مواطنة من الدرجة الثانية ، حيث تتداخل جميع هذه الاختلافات الدينية والأخلاقية والإثنية مع الاختلافات الأساسية ، وعندما تصبح إحدى هذه الأقليات منفصلة ومهمشة ثقافياً وغير متساوية اقتصادياً وسياسياً فإن الرابطة المدنية - والتي هي الأساس الذي تقوم عليه فكرة المواطنة - لا تصبح بالقوة الكافية لتجعل من هذه الأقلية مواطنين في وحدة سياسية واحدة ، تقوم على أساس المسؤولية والالتزام المشترك بالرغم من وجود اختلافات^(٦٢).

ومن ثم أصبح مفهوم المواطنة يواجه بالعديد من الإشكاليات والتحديات والرهانات السياسية ، والتي يمتد تأثيرها على مدى التمتع الكامل بالحقوق والواجبات المرتبطة بهذه المكانة ، وكيف يمكن تحقيق التكامل السياسي بين أعضاء هذا النظام ومن لا يتمتعون بعضويته من الناحية الفعلية. ومن ثم يصبح الوصول إلى إقامة ديمقراطية حقيقية متعددة الثقافات هو الإجابة على السؤال الذي طرحه "رولز" عن إمكانية أن تتعايش وتجتمع المذاهب المختلفة والمتعارضة للأفراد في مفهوم سياسي واحد ، يتحقق من خلال الديمقراطية الدستورية ، مع ضرورة التفرقة التقليدية بين المعنى الوصفي أو الشكلي - حيث الديمقراطية

أحد أنماط إدارة القوة السياسية - وهنا تستخدم المواطنة بطريقة ذرائعية أو أدائية ، ومفرغة من أى معنى فهى مجرد مكانة سياسية وقانونية.

وهناك المعنى القيمي أو المعيارى للديمقراطية - حيث الديمقراطية هى المعبر عن مدى شرعية المؤسسات السياسية- وهنا يستخدم مفهوم المواطنة للحكم على مدى شرعية النظام السياسى ومؤسساته ، والتي لا تستمد من مجرد فاعليتها واستقرارها ، ولكن من الطريقة التى يمارس بها الشعب من خلالها سيادته.

ومما يجدر الإشارة إليه أن استعمال مفهوم المواطنة دار فى إطار هذا الخطاب حول العلاقة بين المفاهيم الثلاثة : المواطنة والهوية والديمقراطية المتعددة الثقافات ، وأصبحت المواطنة هى الجمع بين قيم الانتماء (والتي تتعلق بالحقوق الاجتماعية) ، والمشاركة (والتي تتعلق بالحقوق والحريات المدنية) ، والاعتراف بالآخر (وهى التى تتعلق بالقيم الثقافية) .

وقد أدى هذا إلى ظهور نوع من المواطنة ثنائية الطابع ، فنجد من ناحية المواطنة العالمية وهى عبارة عن مجموعة من القيم والمعايير العالمية التى يتمتع بها كل مواطن يعيش فى ظل مجتمع ديمقراطى ، ومن ناحية أخرى كان الوجه الآخر لهذه المواطنة هو المواطنة ذات الخصوصية ؛ والتى يسعى أفرادها إلى الاحتفاظ بقيم الديمقراطية العالمية ، مع الإبقاء على القيم الثقافية والمجتمعية المختلفة للهويات الفرعية الإثنية واللغوية والقومية التى تتحدد على أساس النوع أو الأصل الاجتماعى .. ، بعبارة أخرى إعادة توزيع أشكال عدم المساواة السياسية الحقيقية بين أعضاء أى جماعة سياسية ، ومحاولة الجمع بين العام والخاص^(١٣) .

وانطلاقاً مما سبق ما هو موقع المواطنة فى الخطاب الليبرالى المعاصر فى مصر ، والمستوحى من الخطاب الليبرالى الغربى بكل عناصره ، نستخلص من العرض السابق لبعض نصوص هذا الخطاب سواء كان سياسياً أم فكرياً أنه يستعمل هذا المفهوم بالمعنى التقليدى السائد للعلاقة بين المواطنة والديمقراطية ، مع عدم وجود خطاب ليبرالى مصرى معاصر واضح المعالم ، يجمع بين قيم الديمقراطية الليبرالية فى بعدها الشكلى المؤسسى والقيمى الاجتماعى ، ناهيك عن أنه خطاب نخبوى غريب عن ثقافة وتوجهات قطاعات واسعة من المجتمع ، حتى وإن كانت الليبرالية المعاصرة تعطى مساحة أو دوراً أكبر لتدخل الدولة ، وتؤكد على الدور الاجتماعى لها ، مع الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية ، حتى وإن كانت لا تنفصل عن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

ومن الملاحظ تشابه الخطاب الليبرالى المصرى المعاصر -على اختلاف نصوصه واتجاهاته- فى التركيز على المواطنة فى بعدها القانونى السياسى المؤسسى ، والمتعلق بموضوع الإصلاح الديمقراطى ، والذى تطلق عليه مجلة الديمقراطية الإصلاح الشكلى دون الفعلى. ومن الملاحظ أن مجلة الديمقراطية تعد من أكثر نصوص الخطاب السياسى الليبرالى المعاصر اهتماماً بالجانب القيمى والثقافى ، أو الشروط الثقافية والاجتماعية للديمقراطية ، والمناداة بترسخ قيم الثقافة الليبرالية ، وعلى رأسها الحريات المدنية.

أعتقد أن مستقبل الخطاب الليبرالى المعاصر فى مصر يتوقف على قدرة هذا الخطاب على رؤية مشكلات وقضايا الواقع المعاش لأفراد المجتمع ، ومحاولة الاستفادة مما تقدمه القيم الليبرالية والديمقراطية فى معالجة هذا الواقع ، مع الحفاظ على ذاتية وخصوصية القيم التى يؤمنون بها بمعنى الجمع بين قيم المواطنة العالمية ، والمواطنة ذات الخصوصية. بعبارة أخرى أعتقد أن الاتجاه الليبرالى المجتمعى بتأكيده على قيمة المجتمع وعلى الذات المندمجة والمتجذرة فى مجتمعها هو الأكثر ملائمة لحل مشكلات الواقع ، والتأكيد على محورية الدور الاجتماعى للفرد ، بعيداً عن الدعاوى المتطرفة للذات الليبرالية المنعزلة والفردية.

* * *

- (١) نوربيرتو بوبيو، الليبرالية والديمقراطية، ترجمة فاضل جتكر، دمشق، داركنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٤م.
- (٢) المرجع السابق.
- (٣) C.Gould, Rethinking democracy, Cambridge, Cambridge Univ. Press, 1988.
- (٤) J. Crowley, Ethnicité, nation et contrat social, In : G. Delannoi (ed.), Théories du nationalisme, Paris, Kimé, 1991, 179-218.
- (٥) J. Rawls, Justice et démocratie, Paris, Seuil, 1993, P 10.
- (٦) Matteo Gianni, Les liens entre citoyenneté et démocratie sur la base du débat Libéraux – Communautariens : réflexion autour de la démocratie multiculturelle, Univ. De Genève, Département de Science Politique, 1994, P 8.
- (٧) J. Rawls, Libéralisme politique, Trad. par C. Audard, Paris, Seuil, 1996, pp 215-257
- (٨) Ibid., PP215-218.
- (٩) J. Rawls, La théorie de la justice, Trad. Par C. Audard, Paris, Seuil, 1987, pp 47-48.
- (١٠) J. Rawls, Justice et démocratie, op.cit., P 208, P 236.
- (١١) J. Habermas, Citoyenneté et identité nationale, In : J. Lenoble (ed), L'Europe au soir du siècle, identité et démocratie, Paris, Esprit, 1992. : J Ferry, Pertinence du post nationale, Esprit, n. 176, Novembre, 1991, pp 80 -93.
- (١٢) J.Leca, L'Islam, l'Etat et la société en France, In : B. Etienne (ed.), L'Islam en France, Paris, Editions du CNRS, 1990, P 67.
- (١٣) P. Van Parijs, Qu'est qu'une société juste?, Paris, Seuil, 1991, P 269.
- (١٤) D. Held, Democracy, the Nation State and the Global System, in : D. Held(ed.), Political theory today, Stanford, Stanford Univ. Press, 1991, p 206.
- (١٥) M. Gianni, Op.cit., p20.
- (١٦) I. Berlin, Eloge de la liberté, Paris, Calmann Levy, 1969, p 163.
- (١٧) M. Sandel (ed), Liberalism and its critics, New York, New York Univ. Press, 1984.
- (١٨) A. Etzioni, Contemporary Liberals Communitarians and individual choice, In : A. Etzioni,..(eds), Socio-Economics toward a new synthesis, New York, M.E.Sharpe Inc., 1991, p61.
- (١٩) Ibid., pp 62-63.
- (٢٠) A. Mac-Intyre, After virtue, Indiana, Univ. of Notre Dame Press, 1984, p 205.

- (٢١) C. Taylor, L'atomisme, in : La liberté des modernes, Trad. Par Ph de lara, Paris, PUF, 1997, pp 223-254.
- (٢٢) W. Kymlicka, Liberalism community and culture, Oxford, Claredon Press, 1991, p9.
- (٢٣) M. Gianni, Op.cit, p38.
- (٢٤) A. Etzioni ed.), New Communitarian thinking, London, Univ. Press if Virginia, 1995, p.17.
- (٢٥) A. Etzioni, Contemporary Liberals...., Op.cit., pp 60-61.
- (٢٦) P. Pettit, Judging justice, London, Routledge and kegan Paul, 1980.
- (٢٧) W. Ossipow, Droits Individuels, Bien Commun, et Vertu Civique dans la querelle des Libéraux et Communitariens, In : Revue Studia Philosophica, Vol.53, 1994, p 120.
- (٢٨) A. Etzioni, Contemporary Liberals... Op.cit., P. 67.
- (٢٩) A. Oldfield, Citizenship and community, London, Routledge, 1990.
- (٣٠) J. Rawls, Libéralisme politique. Trad., par Catherine Audard, Paris, Seuil. 1996.
- (٣١) Ibid.
- (٣٢) M. Gianni, Op.cit.

(٣٣) انظر على سبيل المثال : برنامج حزب الوفد الجديد ، مصطفى شردى . ماذا بعد بيان العلماء ، جريدة الوفد ، ٥ يناير ١٩٨٩ م . - مصطفى شردى ، الحوار فوراً وقبل الطوفان ، جريدة الوفد ، ١٩ يناير ١٩٨٩ م - مصطفى شردى ، مؤامرة تدمير العلاقة بين الشرطة والشعب ، جريدة الوفد ، ١٢ يناير ١٩٨٩ م . - مصطفى شردى ، الحق سيظل فوق القوة ، جريدة الوفد ، ١٦ يناير ١٩٨٩ م - عباس الطرابيل ، الأمن للشعب قبل أمن السلطة ، جريدة الوفد ، ٢٣ فبراير ١٩٨٩ م . - مصطفى شردى ، الاستقرار الذى نراه والذى يجب أن نحمله ، جريدة الوفد ، ٢٣ فبراير ١٩٨٩ م . - مصطفى شردى ، من يستوعب هذا الدرس القادم إلينا من الصين ، جريدة الوفد ، ٨ يونيو ١٩٨٩ م . فؤاد سراج الدين ، لبيك يا سيادة الرئيس ولكن كيف ، جريدة الوفد ، ٢٧ يوليو ١٩٨٩ م . مصطفى شردى ، الصحافة المؤيدة بدلاً من الحكومية ، جريدة الوفد ، ٥ يناير ١٩٨٩ م . مصطفى شردى ، مسئولية جميع المواطنين ، جريدة الوفد ، ١٢ يناير ١٩٨٩ م . مصطفى شردى ، ما موقفكم من انتخابات مجلس الشعب ، جريدة الوفد ، ١٥ يونيو ١٩٨٩ م . مصطفى شردى ، المهازل على مسارح الحكومة في مجلس الشعب والشورى ، جريدة الوفد ، ٢٩ يونيو ١٩٨٩ م . - فؤاد سراج الدين ، انتخابات بورسعيد مهزلة أم مأساة ؟ ، جريدة الوفد ، ٧ سبتمبر ١٩٨٩ م . فؤاد سراج الدين ، هذا ما يجرى عندهم فإذا يجرى عندنا ، جريدة الوفد ، ٢٨ سبتمبر ١٩٨٩ م . - فؤاد سراج الدين ، نحن نريد كل الحقوق التي نطلبها لغربنا ، جريدة الوفد ، ٥ أكتوبر ١٩٨٩ م . - جمال بدوى ، لماذا يهجر الإنسان وطنه إلى الأبد ، جريدة الوفد ، ١٩ أكتوبر ١٩٨٨ م . جمال بدوى ، إطلاق الحريات السياسية أجدى من مشروعات تدور في حلقة مفرغة ، جريدة الوفد ، ٣ يناير ١٩٩١ م . جمال بدوى ، نريدها ديمقراطية كاملة غير منقوصة ، جريدة الوفد ، ١٣ ديسمبر ١٩٩٠ م . سعيد عبد الخالق ، الأزمة الحقيقية في قضية الوحدة الوطنية ، جريدة الوفد ، ٨ يوليو ١٩٩٩ م . سعيد عبد الخالق ، تصريحات المسئولين عن نزاهة الانتخابات لا تزيد عن كلمات بلا ضمانات واقعية ،

جريدة الوفد، ٢٤ فبراير ٢٠٠٠م. جمال بدوى، وداعاً للإرهاب مرحباً بالديمقراطية، جريدة الوفد، ٤ مايو ١٩٩٥م. - فؤاد سراج الدين، رأى الوفد، جريدة الوفد، مارس ١٩٨٤م. مصطفى شردى، كلمة أخيرة، جريدة الوفد، مارس ١٩٨٤م، فبراير ١٩٨٥م. جمال بدوى، حديث الإفك عن دولة الأقباط في أسبوط، جريدة الوفد، ١٩٨٤م. مصطفى شردى، حقائق الشارع وأكاذيب التقارير، جريدة الوفد، مايو ١٩٨٤م، ١٩٨٥م. جمال بدوى، اللعب على نار الفتنة الطائفية، جريدة الوفد، ١٩٩٢م. جمال بدوى، من أجل إفساد مفعول الفتنة الطائفية الديمقراطية هي الحل، جريدة الوفد، ١٩٩٢م. جمال بدوى، الديمقراطية هي الحزام الواقى من الديكتاتورية وليس العكس، والديمقراطية المحسوبة علينا، و الناخب المصرى، جريدة الوفد، ١٩٩٢م. جمال بدوى، قارب الهموم الوطنية إلى أين، والديمقراطية أقصر الطرق لمواجهة الإرهاب، جريدة الوفد، ١٩٩٣م. سعيد عبد الخالق، الحوار مع من؟، جريدة الوفد، ١٩٩٣م. سعيد عبد الخالق، يا قضاة مصر والآن ما الحل، واحذروا: إننا نسير في طريق التطرف، جريدة الوفد، ١٩٩٣م. جمال بدوى، بوابة العبور نحو الديمقراطية، جريدة الوفد، ١٩٩٣م.

(٣٤) انظر على سبيل المثال : مصطفى شردى، مصر والدستور والرئيس، جريدة الوفد، ٢٦ يناير ١٩٨٩م. مصطفى شردى، إذا أردنا أن نشارك في السياحة، جريدة الوفد، ١٦ فبراير ١٩٨٩م. مصطفى شردى، الاستقرار الذى نراه والذى يجب أن نحمله، جريدة الوفد، ٢٣ فبراير ١٩٨٩م. مصطفى شردى، حتى لا يتكرر ما حدث قبل شهر، جريدة الوفد، ١٣ أبريل ١٩٨٩م. فؤاد سراج الدين، ليك يا سيادة الرئيس...، مرجع سابق. جمال بدوى، ليس بالأسيرين وحده تعالج مشاكل مصر الزمته، جريدة الوفد، ١٤ مارس ١٩٩١م. جمال بدوى، التغيير المطلوب بعد حرب الخليج، جريدة الوفد، ٢١ مارس ١٩٩١م. جمال بدوى، الشعب يسأل الرئيس : ماذا أنت فاعل بوزير الداخلية؟، جريدة الوفد، ١١ يناير ١٩٩٠م. جمال بدوى، وأين برنامج الإصلاح السياسى؟، جريدة الوفد، ٧ يونيو ١٩٩٠م. جمال بدوى، إنهم ليسوا عمالاً وليسوا فلاحين، جريدة الوفد، ١٥ نوفمبر ١٩٩٠م. جمال بدوى، الإصلاح السياسى طوق النجاة من العرق، جريدة الوفد، ١٩٩٣م. جمال بدوى، من حق الرئيس معارضة تغيير الدستور ومن واجبنا معارضة الرئيس، جريدة الوفد، ١٩٩٣م.

(٣٥) انظر على سبيل المثال : مصطفى شردى، المواطن المصرى غلبان ومظلوم وليس له سعر فى بلده، جريدة الوفد، ١٩ يناير ١٩٨٩م. مصطفى شردى، رغيف الحكومة، جريدة الوفد، ٢٣ فبراير ١٩٨٩م. عباس الطرابيلى، المعونة الأمريكية الصندوق وطواير الخبز، جريدة الوفد، ١٦ مارس ١٩٨٩م. مصطفى شردى، ربنا يجعله عامر يا بهوات، جريدة الوفد، ١٦ مارس ١٩٨٩م. مصطفى شردى، الاستقرار الذى نراه...، مرجع سابق. عباس الطرابيلى، مديرو الجمعيات وبلطجية الدلائل، جريدة الوفد، ٣ مارس ١٩٨٩م. مصطفى شردى، حتى لا يتكرر ما حدث قبل شهر، جريدة الوفد، ١٣ أبريل ١٩٨٩م. مصطفى شردى، الشركات الكبرى تتولى تجميل الميادين الكبرى، جريدة الوفد، ٢٠ أبريل ١٩٨٩م. مصطفى شردى، رئيس الحى الذى يهدد حياة الناس، جريدة الوفد، ٤ مايو ١٩٨٩م. عباس الطرابيلى، الشلجم أمامكم والعمولات من خلفكم، جريدة الوفد، ١١ مايو ١٩٨٩م. عباس الطرابيلى، حق عرب للكفراوى، جريدة الوفد، ١٧ أغسطس ١٩٨٩م. سعيد عبد الخالق، وفقدنا احترام الأشفاء العرب عندما ضاع المصرى فى بلاده، جريدة الوفد، ٤ أبريل ١٩٩١م. جمال بدوى، اضربوا مواقع الفساد قبل اتساع موجة الاجرام، جريدة الوفد، ٢ مايو ١٩٩١م. جمال بدوى، الشعب يشكو من الغلاء ولا يجد سميماً أو مجيماً، جريدة الوفد، ١٩ سبتمبر ١٩٩١م. جمال بدوى، خطة تسميم الشعب المصرى، جريدة الوفد، ٢٠ أبريل ١٩٩٥م. سعيد عبد الخالق، الوجود، جريدة الوفد،

٢٢ يونيو ٢٠٠٠ م. عباس الطرابيلى، ٥ ملايين لغم تحت كراسى الحكومة، جريدة الوفد، ٢٠ يوليو ٢٠٠٠ م. جمال بدوى، الدولة تخطى والجماهير تدفع الثمن، جريدة الوفد، ١٠ مايو ١٩٩٠ م. جمال بدوى، هموم المجتمع المصرى فى المرحلة القادمة، جريدة الوفد، ١٧ مايو ١٩٩٠ م. جمال بدوى، العدالة فى المعاناة شرط لاحتفال الغلاء، جريدة الوفد، ٣١ مايو ١٩٩٠ م. مصطفى شردى، رغيف الحكومة يحتاج إلى محاكمة، جريدة الوفد، ديسمبر ١٩٨٤ م. مصطفى شردى، فزورة إلى السادة الوزراء، جريدة الوفد، عباس الطرابيلى، لكل المصريين حلول واقعية لمواجهة كارثة البطالة، جريدة الوفد، ١ أبريل ١٩٩٣ م. جمال بدوى، الشیطان يملأ الفراغ السياسى، جريدة الوفد، ١٩٩٧ م.

(٣٦) فؤاد سراج الدين، لييك يا سيادة الرئيس...، مرجع سابق. فؤاد سراج الدين، نحن نريد الحقوق...، مرجع سابق. جمال بدوى، قانون الطوارئ حتى نهاية القرن العشرين، جريدة الوفد، ٩ مايو ١٩٩١ م. جمال بدوى، نحن نريد والرئيس يريد والله يفعل ما يريد، جريدة الوفد، ٨ أغسطس ١٩٩١ م. جمال بدوى، وماذا بعد حل مجلس الشعب، جريدة الوفد، ٢٢ فبراير ١٩٩٠ م. جمال بدوى، ماذا أنت فاعل يا مفتى الأباطيل؟، جريدة الوفد، ٢٢ مارس ١٩٩٠ م. جمال بدوى، الخل الأمل للخروج من الورطة الدستورية، جريدة الوفد، ٢٩ مارس ١٩٩٠ م. عباس الطرابيلى، الأحزاب والعمل السياسى المواطن داخل ثلاجة، جريدة الوفد، ٦ سبتمبر ٢٠٠١ م. جمال بدوى، بأس وإحباط، جريدة الوفد، ١٩ يوليو ١٩٩٠ م. سعيد عبد الخالق، إلى أين، جريدة الوفد، ١٩ يوليو ٢٠٠١ م. عباس الطرابيلى، لغم البطالة ألم الانتظار وقسوة القرار، جريدة الوفد، ١٩ يوليو ٢٠٠١ م. سعيد عبد الخالق، متى يعود التوازن إلى الشارع المصرى، جريدة الوفد، ١٩٩٢ م. عباس الطرابيلى، لكل المصريين لهذا كله نرحم السلطة فى إبعاد المصريين عن السياسة، جريدة الوفد، ١٢ أغسطس ١٩٩٣ م.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل انظر : جمعية النداء الجديد، المبادئ والركائز الفكرية، جمعية النداء الجديد، القاهرة، يونيو ١٩٩٢ م. سعيد النجار، مصر وتحديات العصر، رسائل النداء الجديد، رقم ٤.

(٣٨) سعيد النجار، جمعية النداء الجديد لماذا؟، نشرة النداء الجديد، مايو ١٩٩٤ م، ص ٣.

(٣٩) المرجع السابق.

(٤٠) انظر مداخلات سعيد النجار، أسامة الغزالي و محمود أباطة فى محاضرة أحمد عبد الله، نقد السلفية الليبرالية، ندوات النداء الجديد، رقم ٣، ص ٢٢ ص ٢٤ ص ٢٩.

(٤١) انظر لمزيد من التفاصيل : وحيد عبد المجيد، الليبرالية الجديدة والاتجاهات المحافظة.. قضايا معرفية، رسائل النداء الجديد، رقم ٢٦، ص ٣-٥. انظر مداخلة سعيد النجار فى محاضرة : السيد ياسين، أزمة الليبرالية المعاصرة، ندوات النداء الجديد، رقم ٢، ص ٢٥. وانظر أيضاً : حازم البيلاوى، عن الديمقراطية الليبرالية .. قضايا ومشكلات، رسائل النداء الجديد، رقم ٣، ص ١٨. سعيد النجار، نحو ميثاق وطنى، نشرة النداء الجديد، عدد ٧، نوفمبر ١٩٩٤. وحيد عبد المجيد، رؤى ليبرالية : الديمقراطية وحرية الاقتصاد. نحو تراضى عام، نشرة النداء الجديد، عدد ٩، يناير ١٩٩٥ م.

(٤٢) انظر مداخلة سعيد النجار فى محاضرة أحمد عبد الله، مرجع سابق.

(٤٣) سعيد النجار، ليس هناك طريق آخر للتقدم، نشرة النداء الجديد، يونيو ١٩٩٥ م، ص ٣.

(٤٤) انظر مداخلة أسامة الغزالي حرب فى مناظرة : محمد عودة، و محمود أباطة، حق النقابات المهنية فى المحاسبة السياسية لأعضائها، مناظرات النداء الجديد، رقم ٢، ص ٢٩. محمود أباطة.

(٤٥) سعيد النجار، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عيدهِ الخمسيني (١) و(٢) و(٥)، نشرة النداء الجديد، مايو ويونيو وسبتمبر ١٩٩٨م، ص ٣. سعيد النجار، صفحة بيضاء في تاريخ القضاء، نشرة النداء الجديد، عدد ٥٥، مايو ٢٠٠٣م. سعيد النجار، افتتاحية، نشرة النداء الجديد، عدد ٨، أغسطس ٢٠٠٣م.

(٤٦) سعيد النجار، نظامنا السياسي في مفترق الطرق، رسائل النداء الجديد، رقم ٢٢. وحيد عبد المجيد، رؤى ليبرالية: معركة النقابات والإصلاح الديمقراطي، نشرة النداء الجديد، عدد ١١، مارس ١٩٩٥م. وحيد عبد المجيد، رؤى ليبرالية: دروس أزمة نقابة المهندسين الحوار أو الكارثة، نشرة النداء الجديد، عدد ١٤، يونيو ١٩٩٥م. سعيد النجار، جاء وقت الإصلاح السياسي، نشرة النداء الجديد، عدد ٣، يوليو ١٩٩٤م. سعيد النجار، الإصلاح السياسي تعزيز للإصلاح الاقتصادي، نشرة النداء الجديد، عدد ٤، أغسطس ١٩٩٤م. وحيد عبد المجيد، الانتخابات بالقائمة وأولويات الإصلاح، نشرة النداء الجديد، عدد ٤، أغسطس ١٩٩٤م. سعيد النجار، الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي مرة أخرى، نشرة النداء الجديد، عدد ٥، سبتمبر ١٩٩٤م. وحيد عبد المجيد، محاربة التطرف بالوعظ والتلقين.. والغناء، نشرة النداء الجديد، عدد ٤١، سبتمبر ١٩٩٧م. وحيد عبد المجيد، مذبحه الأقصر الإصلاح قبل الأمن، نشرة النداء الجديد، عدد ٤٤، ديسمبر ١٩٩٧م. وحيد عبد المجيد، قبل فوات الأوان، نشرة النداء الجديد، عدد ٤٥، يناير ١٩٩٨م. وحيد عبد المجيد، محلك سر، نشرة النداء الجديد، عدد ٢٧، يوليو ١٩٩٦م. وحيد عبد المجيد، حرية الصحافة والطريق إلى الإصلاح، نشرة النداء الجديد، عدد ١٦، أغسطس ١٩٩٥م. وحيد عبد المجيد، ما خفي أعظم وأدعى للإصلاح، نشرة النداء الجديد، عدد ١٥، يوليو ١٩٩٥م. وحيد عبد المجيد، التعددية المقيدة فيم تميز عن السلطوية؟، نشرة النداء الجديد، عدد ١٧، سبتمبر ١٩٩٥م. وحيد عبد المجيد، حوارات المستقبل، نشرة النداء الجديد، عدد ٦٠، أبريل ١٩٩٩م. سعيد النجار، التحول نحو الديمقراطية (١، ٣، ٤، ٥)، نشرة النداء الجديد، الأعداد ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧، يوليو، وسبتمبر، وأكتوبر، ونوفمبر ١٩٩٩م. وحيد عبد المجيد، متى تنتبه إلى الخطر، نشرة النداء الجديد، عدد ٥١، يوليو ١٩٩٨م. وحيد عبد المجيد، حق المرأة في الحماية من التحرش، نشرة النداء الجديد، عدد ٤٧، مارس ١٩٩٨م. وحيد عبد المجيد، حقوق المرأة بين التحرش الجنسي والولاية القضائية، نشرة النداء الجديد، عدد ٥٣، سبتمبر ١٩٩٨م. وحيد عبد المجيد، حوار مع برنامج التجمع، نشرة النداء الجديد، عدد ٥٢، أغسطس ١٩٩٨م. وحيد عبد المجيد، مواجهة الإرهاب في الداخل قبل الخارج، عدد ٤٧، فبراير ١٩٩٨م. وحيد عبد المجيد، إعادة الاعتبار للانتخاب بالقائمة، نشرة النداء الجديد، عدد ٢١، يناير ١٩٩٦م. وحيد عبد المجيد، التغيير الاجتماعي من منظور ديمقراطي، نشرة النداء الجديد، عدد ٢٢، فبراير ١٩٩٦م. وحيد عبد المجيد، حدود دور القضاء سياسياً وثقافياً، نشرة النداء الجديد، عدد ٢٣، مارس ١٩٩٦م. وحيد عبد المجيد، إغلاق قلعة الديمقراطية، نشرة النداء الجديد، عدد ٣٨، يونيو ١٩٩٧م. سعيد النجار، البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديري، رسائل النداء الجديد، رقم ٨.

(٤٧) سعيد النجار، افتتاحية، نشرة النداء الجديد، عدد ٩، سبتمبر ٢٠٠٣. سعيد النجار، افتتاحية، نشرة النداء الجديد، عدد ١٠، مايو ٢٠٠٣م. سعيد النجار، افتتاحية، نشرة النداء الجديد، عدد ٧، يوليو ٢٠٠٣م.

(٤٨) جمعية النداء الجديد، المبادئ والركائز الفكرية، مرجع سابق. وحيد عبد المجيد، اليد المرئية للرأسمالية، نشرة النداء الجديد، سبتمبر ١٩٩٨م، ص ٧. سعيد النجار، الزعم بإهمال الليبرالية للعدالة الاجتماعية باطل من أساسه، نشرة النداء الجديد، مايو ١٩٩٨م، ص ١٢.

- (٤٩) من نحن؟، جريدة نهضة مصر، العدد الأول، السنة الأولى، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٣ م.
- (٥٠) عماد الدين أديب، أستاذنا هويدى والنموذج الكابولي، جريدة نهضة مصر، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٣ م. محمد حسن الألفى، هذه مهمتى فى تحمين صورة أمريكا، جريدة نهضة مصر، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٣ م. عماد الدين أديب، إرهاب وكباب، جريدة نهضة مصر، ٥ نوفمبر ٢٠٠٣ م. محمد حسن الألفى، الشیطان يعظ المشكلة أن البضاعة سليمة والبائع غشاش، جريدة نهضة مصر، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٣ م. عماد الدين أديب، ليبراليون نعم أغبياء لا، جريدة نهضة مصر، ٣ ديسمبر ٢٠٠٣ م.
- (٥١) عماد الدين أديب، السحابة السوداء تراث فرعونى، جريدة نهضة مصر، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٣ م. عماد الدين أديب، القهر البيروقراطى، جريدة نهضة مصر، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٣ م.
- (٥٢) عماد الدين أديب، سلامة مصر وسلامة الرئيس، جريدة نهضة مصر، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٣ م.
- (٥٣) هالة مصطفى، الافتتاحية: الفرد مصدر سعادة المجتمع ومستحقها، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة، العدد ١١، يوليو ٢٠٠٣ م، ص ٦-٧. وقد دار ملف هذا العدد حول حرية التعبير والإبداع بين القانونى والسياسى والثقافى. هالة مصطفى، الافتتاحية: الدولة وجدت لتبقى، مجلة الديمقراطية، السنة الأولى، العدد الثالث، صيف ٢٠٠١ م، ص ص ٥-١٢. هالة مصطفى، الافتتاحية: المرأة والتحديث، مجلة الديمقراطية، السنة الثانية، عدد ٦، ربيع ٢٠٠٢.
- (٥٤) هالة مصطفى، الافتتاحية: الليبرالية المتقدمة عربيا، الديمقراطية، السنة الثانية، العدد ١٠، ربيع ٢٠٠٣ م، ص ٥-٨. وكان ملف العدد عن الليبرالية ومستقبل الديمقراطية فى العالم العربى.
- (٥٥) هالة مصطفى، الافتتاحية: الليبراليون وضع المستقبل، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة، العدد ١٢، أكتوبر ٢٠٠٣ م، ص ٥-٨. وكان ملف العدد بعنوان الدين والسياسة هل من مراجعة.
- (٥٦) هالة مصطفى، الهجوم على أمريكا و الافتتاحية: السياسة الأمريكية بين المثالية والواقعية، مجلة الديمقراطية، السنة الأولى، العدد ٤، أكتوبر ٢٠٠١ م، ص ٥-١٤. هالة مصطفى، الافتتاحية: أمريكا والديمقراطية فى الشرق الأوسط، مجلة الديمقراطية، السنة الثانية، العدد ٨، أكتوبر ٢٠٠٢ م، ص ٥-٨.
- (٥٧) المرجع السابق. وكان ملف العدد حول التعليم ومستقبل مصر وقد تضمن دراسات حول ضرورة تجديد الخطاب الدينى.
- (٥٨) هالة مصطفى، الافتتاحية: المبادرة الأمريكية للديمقراطية فى العالم العربى، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة العدد ٩، يناير ٢٠٠٣ م، ص ٥-٨.
- (٥٩) مصطفى، الافتتاحية: الديمقراطية والدراسات المقارنة قضايا ومشكلات، مجلة الديمقراطية، السنة الأولى، العدد ١، شتاء ٢٠٠١ م، ص ٧-١٦.
- (٦٠) هالة مصطفى، الافتتاحية: المشروع السياسى الإسلامى: هل نجح فى تقديم بديل، مجلة الديمقراطية، السنة الثانية، العدد ٥، يناير ٢٠٠٢ م.

(٦١) M. Gianni, Op.cit.

(٦٢) J. Shklar, La citoyenneté américaine, Paris, Calmann Levy, 1991, p.359, J. Leca, La citoyenneté entre la notion et la société civile, in :Colas, D.Emeri,C. Zylberberg,(eds.), Citoyenneté et nationalité, Paris, P.U.F., 1991, p 466

R. Kastoryano, La citoyenneté au déla du sang et du sol, in : Remy leveau et autres(eds.), L'Islam en France et en Allemagne : Identités et citoyennetés, Paris, IFRI, 2001, p p 17- 35

(L).Machado, Des cultures îles à la société archipel : Critique de la conceptualisation multiculturaliste de la différenciation sociale et culturelle, Revue Suisse de sociologie, vol. 23, N. 2, 1997, p p 303-327.

(٦٣) J. Duchastel, La citoyenneté dans les sociétés contemporaines : Entre mondialisation des marches et revendications démocratiques, www.chaire-med.ca